



الأمم المتحدة

تقرير مجلس مراجعي الحسابات  
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

المجلد الخامس  
المخطط العام لتجديد مباني المقر

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الرابعة والستون  
الملحق رقم ٥

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الرابعة والستون  
الملحق رقم ٥

تقرير مجلس مراجعي الحسابات  
عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

المجلد الخامس  
المخطط العام لتجديد مباني المقر



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0257-103X

## تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

موجز

راجع مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر واستعرض عملية إدارته للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وراجع المجلس أيضا البيان التاسع والجدول ٩-١ (الجزء الأول) والملاحظة ٩ من البيانات المالية المؤقتة للأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ من حيث الصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك استعرض المجلس الجزء الحادي عشر من البيانات المالية الذي يكشف عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

تنفيذ التوصيات السابقة

درس المجلس التدابير التي اتخذها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لتنفيذ التوصيات التسع المقدمة في تقريره للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5 (Vol. V)). وقد نفذ المكتب ست توصيات ولا تزال توصية واحدة قيد التنفيذ ولم تنفذ توصيتان، بما في ذلك التوصية التي كان يتعين تنفيذها منذ زمن طويل والمتعلقة بإنشاء مجلس استشاري (انظر المرفق).

عرض مالي عام

بلغ فائض الإيرادات عن النفقات ١٣٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، أي ما يمثل ٤١ في المائة من الأنصبة المقررة للسنة. وينجم هذا الفائض عن كون الإقرار بالمساهمات أسرع وتيرة من معدل النفقات. وأدى الفائض الإجمالي للسنتين الماضية والحالية إلى رصيد نقدي حد مرتفع قدره ٨٦٣,٣ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووفر هذا للمخطط العام لتجديد مباني المقر إيرادات فوائد مصرفية كبيرة قدرها ٢٧,٧ مليون دولار.

وكان مجموع الأصول وقدره ١,٣٧٩ بليون دولار أكبر بكثير من مجموع الالتزامات وقدره ٤٧٧,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبلغت نسبة النقدية إلى الأصول ٠,٦٣:١ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويمثل هذا توافر مبالغ نقدية أكبر من الاحتياجات النقدية للسنة ومعدل إنجاز متزايد لكنه ما زال منخفضا في أعمال التشييد. إلا أن هذه الحالة المالية تبين أن المشروع مازال في مراحله الأولى.

وزاد مجموع الأصول بنسبة ٨٨,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. ويفسر هذا في المقام الأول بالزيادة في مجموع النقدية (الودائع النقدية والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك) من ٣٦٥,٣ مليون دولار إلى ٨٦٣,٣ مليون دولار أو ١٣٦,٣ في المائة، وبدرجة أقل، بالزيادة في أعمال التشييد الجارية من ١١٣,٩ مليون دولار إلى ٣٤٢,١ مليون دولار، أو ٢٠٠,٣ في المائة. ومن جهة أخرى، انخفضت الأنصبة المقررة المستحقة القبض من الدول الأعضاء من ١٢٧,٥ مليون دولار إلى ٧٨,٣ مليون دولار، أو ٣٨,٥ في المائة.

وارتأت الإدارة منذ البداية أن تسجّل جميع النفقات المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بصرف النظر عن طبيعتها، كأعمال تشييد جارية. وكنتيجة لذلك لا يشمل مبلغ ٣٤٢,١ مليون دولار الذي أفصح عنه كأعمال تشييد جارية في بيانات الأصول والالتزامات والاحتياطات وأرصدة الصناديق المصروفات التي تعزز فعلياً قيمة أصول المنظمة فحسب، بل أيضاً جميع مصروفات التشغيل الممولة من المخطط العام التي لا أثر لبعضها على هذه القيمة. وهذه المعالجة المحاسبية التي تضخم أصول التشييد للمنظمة نتيجة لعدم قدرة الإدارة على فصل التكاليف المرسمة عن تكاليف التشغيل في نظام المعلومات الإدارية المتكامل الحالي.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع الالتزامات ٤٧٧,٩ مليون دولار. وزادت على نحو كبير مقارنة بعام ٢٠٠٧ (١٤١ في المائة) بنسبة أكبر بالنسبة للأصول، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الالتزامات غير المصفاة. كما أن الزيادة في مجموع الالتزامات ناجمة عن الزيادة في الأنصبة المقررة المقبوضة سلفاً التي بلغت ١٨٥,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مقارنة بمبلغ ٧,٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

#### إدارة المشروع

بلغ التقدير الأخير لمجموع تكلفة المشروع التي قدمها المكتب إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٩ ما قدره ١,٩٦٧ بليون دولار بزيادة قدرها ٩٠,٧ مليون دولار عن الميزانية البالغة ١,٨٧٧ بليون دولار التي اعتمدها الجمعية العامة. وهذا التقدير الأخير أقل من التقدير البالغ ٢,٠٦٧ بليون دولار الذي قُدم في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364 و Corr.1)، وبدرجة أقل، من التقدير البالغ ١,٩٧٤ بليون دولار المقدم في التقرير المرحلي السادس (A/63/477).

ولا يعزى الانخفاض في تكلفة المشروع إلى انخفاض في تكاليف التجديد أو النقل، بل بالأحرى إلى تخفيض كبير في ميزانية الطوارئ (بما في ذلك تصاعد الأسعار) من ٤٧٧,٨ مليون دولار إلى ٢٢٦,٦ مليون دولار منذ صدور التقرير السابق للمجلس.

وقد قرر المكتب هذا التخفيض لأن أجزاء رئيسية من المشروع قد جرى الالتزام بها. وينشأ أيضا عن إعادة التقييم التي قام بها المكتب لافتراضات تصاعد الأسعار التي اعتمد عليها تقدير تكلفة المشروع. وعموما، لا يبدو أن التغيير في الاعتماد المتعلق بالطوارئ غير حذر بما يكفي بالنظر إلى الإطار الزمني المحدد لتنفيذ المشروع. وعلى نحو ما أوصى به المجلس، حسّن المكتب ما يقوم به من رصد للأحوال الاقتصادية للمشروع. إلا أن البيانات المقدمة إلى المجلس بينت أن هذا الرصد مازال غير دقيق بما يكفي. وبالإضافة إلى ذلك، ليست الصلة واضحة بين الافتراضات الاقتصادية ومكونات التكاليف التقديرية التي تعتمد على هذه الافتراضات. وفي هذا الصدد، ارتأى المجلس أن العرض الجديد للتكاليف التقديرية للمشروع، الذي يدمج البندين المتسلسلين السابقين المتعلقين بالطوارئ وتساعد الأسعار في المستقبل، يزيد من صعوبة رؤية آثار الحالة الاقتصادية على المشروع ويؤثر على الكيفية التي تُرصد بها تكاليف المشروع.

ويرى المجلس أن الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة للمخطط العام لتجديد مباني المقر لا يمكن أن تكون كافية إلا إذا لم يتم تعديل مواصفات المشروع مرة أخرى ولم تتغير الحالة الاقتصادية بشكل كبير عن الافتراضات المقبولة. وهذه الرؤية لا تأخذ التكاليف المرتبطة بالمخطط (انظر الفقرة ١٣٠) في الاعتبار. وبعبارة أخرى، ليس من المرجح أن تستطيع الإدارة استيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط ضمن الميزانية الإجمالية المعتمدة للمخطط العام رغم طلب الجمعية العامة المتخذ بأن يبذل الأمين العام كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية (القرار ٦٣/٢٧٠، الجزء الثاني، الفقرة ٩).

وفيما يتعلق بالجدول الزمني للمشروع، توصل المجلس إلى أنه بالنظر إلى التأخير الذي شهدته المراحل الأولى من المشروع، ولا سيما نقل الأمانة العامة، يمكن أن يؤثر تأخر مدته ستة أشهر على باقي المشروع إذا استلزمت كل مرحلة لاحقة وقتا مثل الوقت المقرر أولا. واستنادا إلى التقييم الحالي للمجلس، لن ينجز المشروع في عام ٢٠١٣ كما تقرر، ما لم تجر أعمال التجديد بسرعة أكبر مما كان متوقعا. وأبلغ المكتب المجلس بأنه يعتزم تسريع وتيرة العملية.

## إدارة المشتريات والعقود

مُنح مدير شعبة المشتريات بصفة أولية تفويض سلطة خاص للموافقة على تعديلات عقود المخطط العام لتجديد مباني المقر لزيادة التكاليف في حدود ٢,٥ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٠,٥ مليون دولار للعقود الأخرى المتعلقة بالمقر. وقد مُنح هذا التفويض شريطة أن تستعرض لجنة العقود بالمقر هذه التعديلات بأثر رجعي. إلا أن لجنة العقود بالمقر أوعزت بعدم العمل بهذا الترتيب بما أنه قد لا يتوافق مع أحكام القاعدتين الماليتين ١٠٥-١٣ (ب) و (ج). ورغم هذا، جرى ٢٦ تعديلا لعقود بلغ مجموعها ١٩,٥ مليون دولار ولم تجر اللجنة أي استعراض سواء قبل أو بعد ذلك. ولذلك توجد فجوة فيما يتعلق بهذه المعاملات من حيث الالتزام بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

وَمُنح مدير شعبة المشتريات تفويض سلطة ثان يرفع حد الموافقة على التعديلات من ٢,٥ مليون دولار إلى ٥ ملايين دولار دون قيام لجنة العقود بالمقر بأي استعراض، سواء كان مسبقا أو لاحقا. وكان من المفترض أن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراضات دورية بأثر رجعي للمعاملات ذات الصلة بالموضوع؛ إلا أن المكتب أشار إلى أنه لم يستطع القيام بذلك بكيفية روتينية لأنه لا يملك حاليا ما يلزم من موارد لأداء هذه المهمة بانتظام. وفي إطار هذا التفويض الجديد للسلطة، جرى ٧٤ تعديلا آخر قيمتها ٤٢,٧ مليون دولار دون إشراك لجنة العقود بالمقر.

وأشار استعراض للتعديلات التعاقدية الموقعة في عام ٢٠٠٨ إلى أن قيمتها الإجمالية وصلت إلى مبالغ تبلغ عدة أضعاف قيمة العقود الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت بشكل كبير القيمة الإجمالية للتعديلات التعاقدية العتبة المسموح بها في دليل المشتريات.

ويعرب المجلس عن قلقه إزاء نقص مستوى الرقابة الداخلية على تعديلات العقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وكذلك عدم الالتزام بشروط دليل المشتريات فيما يتعلق بعملية الاستعراض والتوصية.

### التوصيات الرئيسية

يوصي المجلس في المقام الأول بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات، قبل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تنفيذا تاما، كي تبلغ في المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة فقط ذلك الجزء من نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي يشكل تكاليف رأسمالية كجزء من أعمال التشييد الجارية؛

- (ب) التمييز بين الاعتماد المتعلق بالطوارئ والاعتماد المتعلق بتصاعد الأسعار في المستقبل كما كان الحال في العرض السابق للتكاليف التقديرية للمشروع؛
- (ج) إبقاء مقدار الاعتماد المتعلق بالطوارئ قيد الاستعراض في حالة إدخال تعديلات على نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر في المستقبل؛
- (د) إمساك جدول يبين الصلة بين تكاليف التجديد و '١' القيمة الحقيقية لعقود السعر الأقصى المضمون الموقعة؛ و '٢' القيمة التقديرية لعقود السعر الأقصى المضمون التي ستوقع؛
- (هـ) تخصيص اعتمادات للتأخير في الجدول الزمني للمشروع ومواصلة النظر في سبل التقليل من التأخير؛
- (و) الرقابة على وفاء مدير التشييد بصرامة بالتزاماته؛
- (ز) إنشاء المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛
- (ح) اتخاذ التدابير المناسبة لتنظيم المعاملات التي جرت في إطار السلطة التي منحت بموجب مذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة إلى مدير شعبة المشتريات والمعتمدة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛
- (ط) النظر في سبل ووسائل للزيادة على نحو كبير في مستوى الضوابط الداخلية المفروضة على تعديلات العقود المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر؛
- (ي) بذل كل جهد ممكن، ما لم يجر ضمان أي إجراء استعراضي بأثر رجعي، لإشراك لجنة العقود بالمقر في عملية اتخاذ القرار قبل توقيع أو تعديل العقود التي تدخل في نطاق سلطة اللجنة؛
- (ك) التقييد بصرامة بشروط دليل المشتريات فيما يتعلق بالتعديلات التعاقدية للأعمال والخدمات الجديدة.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
ix	خطاب الإحالة
١	ألف - مقدمة
١	١ - الولاية والنطاق والمنهجية
٢	٢ - التنسيق مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
٢	٣ - التوصيات الرئيسية
٣	باء - معلومات أساسية
٥	جيم - عرض تفصيلي للاستنتاجات والتوصيات
٥	١ - متابعة التوصيات السابقة
٦	٢ - استعراض مالي عام
٦	٣ - بيان الإيرادات والنفقات
١١	٤ - بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق
١٢	٥ - إدارة المشروع
٢٧	٦ - إدارة المشتريات والعقود
٣٣	٧ - التكاليف ذات الصلة
٣٤	٨ - استنتاجات المراجعة الداخلية للحسابات
٣٥	دال - كلمات شكر
٣٦	المرفق حالة تنفيذ التوصيات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

[ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ]

يشرفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد  
مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(التوقيع) تيرانس نوميبي  
مراجع الحسابات العام لجمهورية جنوب أفريقيا  
رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة  
نيويورك



## ألف - مقدمة

## ١ - الولاية والنطاق والمنهجية

١ - يتضمن المخطط العام لتحديد مباني المقر الذي وضع عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٥٥، جميع النفقات المتصلة بالتجديدات الرئيسية لمجمع مقر الأمم المتحدة في نيويورك وقد مُول المخطط في بادئ الأمر من اعتماد في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وكانت الجمعية العامة قد قررت في الجزء الثاني، من الفقرة ٢٤ من قرارها ٢٩٢/٥٧ إنشاء حساب خاص للمخطط العام لتحديد مباني المقر ورصدت، في وقت لاحق، اعتمادات للحساب الخاص من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء. ويرد الوضع المالي للمخطط العام كجزء من البيان التاسع، الأصول الرأسمالية للأمم المتحدة وأعمال التشييد الجارية، من البيانات المالية للأمم المتحدة (انظر A/64/5 (المجلد الأول)) كما يتعلق الجدول ٩-١ (الجزء الأول) والملاحظة ٩ على البيانات المالية المذكورة بالمخطط العام؛ وبالإضافة إلى ذلك، يكشف أحد أعمدة البيان الحادي عشر التكاليف المرتبطة بالمخطط. ويجري ترحيل أية أرصدة غير منفقة من الاعتمادات المخصصة إلى فترات السنتين المتعاقبة إلى حين يتم إنجاز المشروع.

٢ - وراجع مجلس مراجعي الحسابات المعاملات المالية للمخطط العام لتحديد مباني المقر واستعرض إدارته للبرنامج للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترد حسابات المخطط العام في البيانات المالية للأمم المتحدة، وهي بيانات لن يعرب المجلس عن رأيه فيها سوى عند نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أُجريت عملية مراجعة الحسابات وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، الذي طلبت فيه إلى المجلس أن يبدأ في تنظيم أنشطة الإشراف على إعداد وتنفيذ المخطط العام وتقديم تقرير سنوي إليها في هذا الشأن. وقد أجرى المجلس دراسته طبقاً للمادة السابعة من النظام المالي للأمم المتحدة ومرفقه، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

٣ - واستندت المراجعة إلى الأهداف العامة التالية لمراجعة الحسابات، التي ذكرها المجلس في الفقرة ٢ من تقريره الأول عن المخطط العام (A/58/321):

(أ) دراسة البيانات المالية للمخطط العام، بما في ذلك إجراء تقييم لنظم المحاسبة والدفع والإبلاغ المتعلقة بالمشروع؛

(ب) التحقق من الامتثال لأنظمة وقواعد الشراء والتعاقد المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ج) تحديد مدى التقيد بشروط العقود، مثل المنجزات المستهدفة والمدة الزمنية والأحكام الهامة؛

(د) استعراض الضوابط، بما فيها المراجعة الداخلية للحسابات والإجراءات المقررة لإدارة المشروع إدارة سليمة.

٤ - ونظر المجلس في التقدم العام الذي أحرزه المخطط العام منذ تقريره السابق<sup>(١)</sup> وفي الطريقة التي أُتبعت لتحديد المخاطر التي ترتبط بالمشروع وإدارتها.

٥ - ويتناول هذا التقرير مسائل يرى المجلس أنه ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إليها. وقد نُوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع الإدارة التي تجلت آراؤها على النحو المناسب في هذا التقرير.

٦ - وتتضمن الفقرة ٩ أدناه موجزاً للتوصيات الرئيسية الصادرة عن المجلس. وترد استنتاجات المجلس وتوصياته بالتفصيل في الفقرات ٤٧ و ٥٥ و ٦١ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٨ و ٨٥ و ٨٦ و ٩٠ و ٩٢ و ١٠٢ و ١٠٥ و ١١٣ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٧ و ١٣٣.

## ٢ - التنسيق مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

٧ - يتولى المجلس التنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التخطيط لعملية مراجعة الحسابات تفادياً للازدواجية في الجهود وتحديد مدى إمكانية الاعتماد على عمله

٨ - وأخذت مراجعة الحسابات في اعتبارها الفقرتين ١٥ و ١٦ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، الذي طالبت فيهما الجمعية مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يجري استعراضاً شاملاً للأنشطة، وأن يكفل تغطية فعالة لمراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر.

## ٣ - التوصيات الرئيسية

٩ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) تتخذ، قبل التطبيق التام للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الخطوات اللازمة للإبلاغ في المجلد الأول للبيانات المالية للأمم المتحدة عن الجزء المتعلق بنفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي يشكل تكاليف رأسمالية باعتبارها جزءاً من أعمال التشييد الجارية (الفقرة ٤٧)؛

(ب) التمييز بين الاعتماد المقرر لحالات الطوارئ وذلك المقرر لتصاعد الأسعار في المستقبل كما حدده في العرض السابق لتقديرات تكاليف المشروع (الفقرة ٥٥)؛

(ج) تبقي حجم الاعتماد المخصص للطوارئ قيد الاستعراض في حالة إدخال تعديلات مستقبلية على نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر (الفقرة ٦٦)؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥ (A/63/5)، المجلد الخامس.

- (د) تحتفظ بجدول يبين الصلة القائمة بين تكاليف التجديد و '١' القيمة الفعلية لعقود السعر الأقصى المضمون و '٢' القيمة التقديرية لهذه العقود المقرر توقيعها (الفقرة ٦٨)؛
- (هـ) ترصد اعتمادات لحالات التأخير في تنفيذ الجدول الزمني للمشروع وتواصل النظر في سبل التخفيف من آثار هذه التأخيرات (الفقرة ٧٨)؛
- (و) تشرف على التقيد الصارم لمدير التشييد بالتزاماته (الفقرة ٩٠)؛
- (ز) تنشئ المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر (الفقرة ١٠٢)؛
- (ح) تتخذ التدابير المناسبة لتنظيم المعاملات التي أجريت بموجب السلطة الممنوحة لمدير شعبة المشتريات بموجب مذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة وأقرت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (الفقرة ١١٣)؛
- (ط) تنظر في السبل والوسائل اللازمة لتحقيق زيادة كبيرة في حجم الضوابط الداخلية المفروضة على ما يتم إدخاله من تعديلات على العقود المتصلة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (الفقرة ١٢٠)؛
- (ي) بذل كل جهد ممكن يرمي إلى إشراك لجنة العقود بالمقر في عملية الفصل في المنازعات قبل توقيع أو تعديل العقود التي تندرج في نطاق السلطة المفوضة للجنة، بما أنه ليس هناك من عملية استعراض مضمونة تنفذ بأثر رجعي (الفقرة ١٢١)؛
- (ك) تقيد تقيداً شديداً بأحكام دليل المشتريات المتعلقة بالتعديلات التعاقدية للأعمال والخدمات الجديدة (الفقرة ١٢٧).

## باء - معلومات أساسية

١٠ - قررت الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أن تأذن للأمين العام، بموجب الفقرة ٣ من الجزء الرابع من قرارها ٢٣٨/٥٥، بأن "يشرع في إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل تفصيلي لتكاليف المخطط العام"، وهو برنامج لإصلاح المباني التاريخية للمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك التي اعتبرت غير مراعية للأنظمة التقنية وقواعد السلامة، بالإضافة إلى المعايير البيئية وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وبناءً على الاقتراح المقدم من الأمين العام (A/57/285 و Corr.1)، قررت الجمعية العامة بموجب الفقرة ٥ من الجزء الثاني من قرارها ٢٩٢/٥٧ أن تنفذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

١١ - وقد تغيرت هذه الخطة عدة مرات منذ ذلك الحين. ووفقاً للاستراتيجية الرابعة (النهج التدريجي) التي أوصى بها الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الثالث (A/60/550 و Corr.1-2 و Add.1) والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٢/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فإن الأعمال المتعلقة بمبنى الأمانة العامة ستنفذ في كل عشرة طوابق معاً، وقصد بذلك استئجار أماكن أصغر حجماً من موقع الأمم المتحدة لنقل جزء من عملياتها إليه. وبموجب القرار ٢٥١/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ أقرت الجمعية العامة المشروع القائم على أساس هذه الاستراتيجية، والذي تقدر تكلفته بمبلغ ١ ٨٧٧ بليون دولار.

١٢ - وأكد مجلس مراجعي الحسابات في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية الستين<sup>(٢)</sup> على مجالين رئيسيين للمخاطر هما: حدوث تأخير لمدة تناهز عاماً واحداً عن الجدول الزمني المقترح واحتمال تجاوز التكاليف للحد المقدرة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار. وقد أوصى المجلس بتحسين إدارة المشروع وتعزيز إجراءات الرصد.

١٣ - واقتنعت الإدارة، إثر تعيين مدير تنفيذي جديد في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بأن العملية كما خطط لها في السابق لا يمكن إتمامها وفقاً للمهلة الزمنية المحددة المرتقبة أو بالتكلفة المتوقعة وقدّرت الإدارة التأخير بنحو سنة واحدة وبتكلفة إضافية قدرها ٦ ٢١٩ مليون دولار (تعزى جزئياً إلى هذا التمديد للمهلة الزمنية المحددة) وازدادت التكلفة التقديرية للعملية من ١ ٨٧٧ بليون دولار إلى ٢ ٠٩٦ بليون دولار.

١٤ - وبناء على التحليل المشار إليه أعلاه، اقترح الأمين العام في تقريره المرحلي الخامس (A/63/364 و Corr.1) التخلي عن الاستراتيجية المرحلية التي نصت على انتقال ما يقل عن ١ ٠٠٠ شخص فقط من الموقع وأوصى بأن توافق الجمعية العامة على التعجيل بالاستراتيجية الرابعة المعتمدة. ووافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٨٧/٦٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على استراتيجية للتحديد ذات مرحلة واحدة، تنص على انتقال جميع الموظفين العاملين في مبنى الأمانة العامة خارج الموقع. وانطوت على استئجار عدد أكبر، مما اعتزم استئجاره في بادئ الأمر، من الأماكن المكتبية المؤقتة في مدينة نيويورك، وعلى توسيع المبنى المؤقت الذي يبني في المرح الشمالي بحيث يتسنى إفراغ مبنى المؤتمرات الحالي برمته مرة واحدة.

١٥ - وبموجب الفقرتين ٣١ و ٣٢ من قرارها ٨٧/٦٢، وافقت الجمعية العامة أيضاً على إدخال تعديلات في الجدول الزمني لعملية تجديد كل من مبنى الأمانة العامة ومبنى المؤتمرات

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والستين، الملحق رقم ٥ (A/62/5)، المجلس الخامس.

ومبنى الجمعية العامة وفقاً لما اقترحه الأمين العام في تقريره المرحلي الخامس، وطلبت إلى الأمين العام بموجب الفقرة ٣٨ أن يكفل بكل السبل العودة بتكاليف المشروع إلى حدود الميزانية المعتمدة.

١٦ - وبما أن تعديل الاستراتيجية قد ألزم باستعراض عددٍ كبير من الدراسات التي كلفت الإدارة المشروع بإعدادها، فإن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يكن في مقدوره تقديم تقدير نهائي وبرنامج زمني يمكن الاعتماد عليه في الوقت الذي أجرى فيه المجلس عملية مراجعة ذات صلة بالجمعية العامة بتقريره المقدم في دورتها الثالثة والستين. أوصى المجلس الأمين العام تبعاً لذلك بأن يقدم في تقريره المرحلي السنوي السادس (الفقرة ٣١) معلومات مستكملة عن الجدول الزمني للمشروع وتقديرات جديدة لتكاليف المشروع برمته<sup>(٣)</sup>.

١٧ - وأبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في تقريره المرحلي السادس (A/63/477)، أن العملية ستستكمل في غضون المهلة المحددة التي أعلنت في تقريره الخامس، أي في منتصف عام ٢٠١٣، إلا أن الميزانية المتوقعة للعملية ما زالت تتجاوز الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة بمبلغ ٩٧,٥ مليون دولار، مع أنها خفضت منذ التقديرات السابقة بمبلغ قدره ١٢٢,١ مليون دولار. وأوعزت أعمال بناء المبنى المؤقت لمبنى المؤتمرات بمباشرة العملية في الميدان وسمحت بإجراء تدقيق للتأكد من أن التقديرات التي وضعت لهذا المبنى تماثل أسعار السوق. وأزال التوقيع على جميع عقود الإيجار اللازمة لنقل الوحدات جُل المخاطر المواقبة لذلك، وبدأت أولى عمليات نقل الإدارات أثناء إجراء المراجعة. والتوقيع على عقد إدارة مرحلة ما قبل التشييد، ثم على العقود الأولى بالأسعار القصوى المضمونة، قد نقل المشروع من مرحلة التحليل والتصميم إلى مرحلة البناء في حد ذاتها.

## جيم - عرض تفصيلي للاستنتاجات والتوصيات

### ١. متابعة التوصيات السابقة

١٨ - عملاً بالفقرة ٧ من الجزء ألف من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥١، نظر المجلس في التدابير التي اتخذتها الإدارة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره السابق عن المخطط العام لتجديد مباني المقر<sup>(٤)</sup>.

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥ (A/63/5)، المجلد الخامس، الفقرتان ٢٥ و ٣١.

(٤) المرجع نفسه.

١٩ - ومن بين ما مجموعه تسع توصيات واردة في تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، خُلص المجلس إلى أن ستا منها (٦٧ في المائة) نفذت تنفيذًا تامًا، وتوصية واحدة (١١ في المائة) نفذت جزئيًا فقط، واثنين (٢٢ في المائة) لم تنفذ على الإطلاق. ويكرر المجلس التوصيتين اللتين لم تنفذ بعد بشأن إنشاء المجلس الاستشاري والتميز بين التكاليف المرسمة والتكاليف التشغيلية، والتوصية التي نُفذت جزئيًا بشأن الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى تقدير تكاليف المشروع<sup>(٥)</sup>.

## ٢ - استعراض مالي عام

٢٠ - وفقا للبيان التاسع من البيانات المالية المؤقتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت زيادة الإيرادات عن النفقات ١٣٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. ويشكل ذلك ٤١ في المائة من الاشتراكات المقررة للسنة. وتنشأ هذه الزيادة عن إقرار الاشتراكات بسرعة أكبر من معدل الإنفاق.

٢١ - وأسفر إجمالي الزيادة في الأعوام السابقة والعام الحالي عن رصيد نقدي كبير جدا بلغ ٨٦٣,٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووفر ذلك إيرادات كبيرة من الفوائد بلغت ٢٧,٧ مليون دولار لصندوق المخطط العام.

٢٢ - وكان مجموع الأصول البالغ ١,٣٧٩ بليون دولار أكبر بكثير من مجموع الخصوم البالغ ٤٧٧,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكانت نسبة النقدية إلى الأصول ٠,٦٣ : ١ في ذلك التاريخ. ويقابل ذلك نقدية متاحة أكبر من الاحتياجات من النقدية للسنة، ومعدل إكمال متزايد، ولكنه لا يزال منخفضًا، لأعمال الإنشاء. ومع ذلك، فإن هذه الحالة المالية تشير إلى أن المشروع كان لا يزال في مراحله المبكرة.

٢٣ - ومن ثم، فإن المخطط العام يتسم بزيادة في الإيرادات عن النفقات وبرصيد نقدي إيجابي كبير جدا. وتعزى هاتان السماتان إلى المرحلة الراهنة من المشروع بقدر ما تعزى إلى سلامته المالية الحالية.

## ٣ - بيان الإيرادات والنفقات

### (أ) النفقات

٢٤ - بلغت نفقات عام ٢٠٠٨ مبلغا قدره ٢٢٩,٦ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٣٩٥ في المائة عن نفقات عام ٢٠٠٧ حيث بلغت ٤٦,٤ مليون دولار. ويشكل ذلك أيضا

(٥) المرجع نفسه، الفقرتان ٥٤ و ٥٧ والفقرة ٣٨ على التوالي.

أكثر من ضعف مبلغ إجمالي النفقات في السنوات المالية السابقة والبالغ ١١٣,٩ مليون دولار<sup>(٦)</sup>. وكان إجمالي النفقات للسنوات المالية السابقة والسنة المالية الحالية يبلغ ٣٤٢,١ مليون دولار، أي زيادة نسبتها ٢٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧.

٢٥ - ورغم تزايد النفقات بقوة، فإنها لا تزال محدودة مقارنة بالإيرادات. وكانت نسبة إجمالي النفقات البالغ ٣٤٢,١ مليون دولار، ٤,٤ في المائة من مجموع الاشتراكات المقررة البالغ ٨٤٥,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢٦ - ويعرض الجدول ١ معلومات تفصيلية عن نفقات المخطط العام خلال عام ٢٠٠٨، مقارنة بالفترات السابقة.

## الجدول ١

## نفقات المخطط العام لتجديد مباني المقر

البند	النفقات (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				الحصة من المجموع (نسبة مئوية)			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المجموع	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المجموع
المرتبات وغيرها من نفقات الموظفين	٦٣١٨	٢٠٩٦	٣٢٣٦	٣٩٩٩	١٩,٤	٥,٧	٧,٠	١٠,٧
السفر	٦٣	١١	٢٥	٣٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤
الخدمات التعاقدية	٢٤٥٦٤	٣٣٨٦١	٣٠٢٧٩	١٠٥٠٦٩	٧٥,٥	٩٢,٧	٦٥,٣	٧٥,٣
مصاريف التشغيل	١٣٢٠	٥٤٥	٩٩١٢	٢٠١٨٩	٤,١	١,٥	٨,٨	١٤,٤
المقتنيات	٢٧١	١٣	٢٩٤٢	١٠٠٣٢٤	٠,٨	٠,٠	٦,٣	٦,٣
<b>المجموع الفرعي للنفقات</b>	<b>٣٢٥٣٦</b>	<b>٣٦٥٢٦</b>	<b>٤٦٣٩٤</b>	<b>٢٢٩٦١١</b>	<b>٣٤٥٠٦٧</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>	<b>١٠٠,٠</b>
إلغاء التزامات الفترة السابقة	١٩	١٥١٢	١٠	١٤٣٨	٢٩٧٩	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>٣٢٥١٧</b>	<b>٣٥٠١٤</b>	<b>٤٦٣٨٤</b>	<b>٢٢٨١٧٣</b>	<b>٣٤٢٠٨٨</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>

المصدر: البيانات المالية للأمم المتحدة (المجلد الأول)؛ أحرى العمليات الحسابية لمجلس مراجعي الحسابات.

(٦) يأخذ هذا المبلغ في الحسبان الوفورات المحققة من الالتزامات، وحالات إلغاء الالتزامات مقارنة بالفترات السابقة.

٢٧ - وكما في السنوات السابقة، شكلت الخدمات التعاقدية جانبا كبيرا من النفقات. وارتبطت هذه الخدمات في المقام الأول بالدراسات التكميلية التي أجريت عقب تغيير الاستراتيجية وإدخال التعديلات على نطاق المشروع.

٢٨ - وتشكل الزيادة الكبيرة في المقتنيات أهم الفروق مقارنة بالسنوات السابقة. ويقابل ذلك في المقام الأول أعمال البناء في مبنى المؤتمرات المؤقت. وزادت نفقات التشغيل بسبب نفقات الإيجار على وجه الخصوص.

٢٩ - وتظهر النفقات المقررة مقابل النفقات الفعلية في الجدول ٣ من التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر المقدم (A/63/477). وبيّنت التقديرات المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ نفقات مقررة تبلغ ٥١٩,١ مليون دولار لعام ٢٠٠٨ (شاملة ١٣٢ مليون دولار لنفقات الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ومبلغا قدره ٣٨٧ مليون دولار للنفقات المقررة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). ويعد هذا المبلغ أكبر بكثير من مبلغ الـ ٢٢٩,٦ مليون دولار قيمة النفقات الفعلية المتكبدة في عام ٢٠٠٨. ولم تتجاوز نفقات الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ مبلغا قدره ٩٧,٦ مليون دولار، أو ٢٥ في المائة من المبلغ المسقط. ويشير ذلك إلى أن تقدم المشروع كان بطيئا مقارنة بالتوقعات. ويرد بيان بأسباب هذه الحالة في الفرع ٥ أدناه.

٣٠ - وكان المجلس قد أوصى في تقريره السابق بالتمييز بين التكاليف المرسمة والتكاليف التشغيلية<sup>(٧)</sup>. ولم يتسن توفير تلك المعلومات للمجلس في وقت مراجعة الحسابات. ولذلك اعتبر المجلس أن التوصية لم تنفذ. وردت الإدارة بأنه كان من الضروري أولا تحديد النطاق النظري لكل من هاتين الفئتين، وهو ما كان جزءا من الإعداد للانتقال إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشارت أيضا إلى أنه برغم احتواء نظام تكنولوجيا المعلومات المالي الذي يستخدمه المكتب (Nova) على معلومات يمكن استخدامها من أجل التمييز بين التكاليف المرسمة والتكاليف التشغيلية، فإن نظام المعلومات الإدارية المتكامل المستخدم حاليا لأغراض الأعمال المحاسبية في الأمانة العامة لم يتمكن من إجراء هذا التمييز.

٣١ - ولم يُكشف عن التكاليف ذات الصلة (انظر الفقرة ١٣٠) المتكبدة في عام ٢٠٠٨ باعتبارها نفقات لصندوق المخطط العام في البيانات المالية المؤقتة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وكانت مبيّنة في عمود مكرس في البيان الحادي عشر من البيانات المالية

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥ (A/63/5)، المجلد الخامس، الفقرة ٥٧.

للأمم المتحدة "الصناديق الخاصة الأخرى". وبلغت ٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، بما يشمل ٨٥٣ ٠٠٠ دولار لنفقات الموظفين، و ٨٥٥ ٠٠٠ دولار للمقتنيات. وصُرف من هذا المجموع بالفعل ١,٣ مليون دولار، فيما يقابل المبلغ المتبقي وقدره ١,٢ مليون دولار الالتزامات غير المصفاة للفترة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الالتزامات غير المصفاة للفترات المقبلة ٢,١ مليون دولار. وكانت النفقات متواضعة فيما يتعلق بالإذن بالدخول في التزامات بقيمة ٩,٥ مليون دولار، الذي مُنح في تموز/يوليه ٢٠٠٨ من الأمين العام. ويرد في الفرع ٧ تحليلاً للتكاليف ذات الصلة.

#### الالتزامات غير المصفاة

٣٢ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الالتزامات غير المصفاة للسنة الحالية ١٦٤,٢ مليون دولار. وفي نفس ذلك التاريخ، بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة، بما يشمل المرتبط منها بالفترات المقبلة، ٢٧٧,٤ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٦٠,٢ في المائة مقارنة بمبلغ قدره ١٧٣,٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وبلغت تغطية الالتزامات بالنقدية أكثر من ثلاثة أضعافها.

#### (ب) الإيرادات

٣٣ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في الفقرة ٤٧ من قرارها ٨٧/٦٢، على طريقة تمويل المخطط العام على النحو المحدد في الفقرات ١٤ إلى ٢٠ من قرارها ٢٥١/٦١، وأعطت الدول الأعضاء الخيار بين سداد الأنصبة المقررة دفعة واحدة أو السداد على سنوات متعددة.

٣٤ - واختارت اثنتا عشرة دولة عضواً سداد الأنصبة دفعة واحدة، فيما اختارت ١٨٠ دولة عضواً خيار السداد على سنوات متعددة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات التي سددتها الدول الأعضاء منذ بدء مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، باستثناء الاشتراكات المدفوعة مقدماً، والبالغ مجموعها ٧٦٧,٤ مليون دولار، بما يمثل نسبة ٩٠,٧ في المائة من إجمالي الاشتراكات المقررة الواجبة السداد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والبالغة قيمتها ٨٤٥,٨ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المستحقة القبض ما قيمته ٧٨,٣ مليون دولار، بما يشمل ٧٧,٢ مليون دولار للاشتراكات المقررة في عام ٢٠٠٨ ومبلغاً قدره ١,١ مليون دولار لأنصبة السنة السابقة.

٣٥ - وبالإضافة إلى ذلك، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تلقى المخطط العام ١٨٥,٦ مليون دولار من الاشتراكات المدفوعة مقدماً. ويمكن تقسيم تلك المبالغ المدفوعة مقدماً إلى فئتين. وتضم الفئة الأولى ثمان دول أعضاء لم تختار سداد الأنصبة دفعة واحدة ومع

ذلك دفعت أنصبتها في قسط واحد، بمبلغ كان مجموعه ١٧٤,٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتتألف الفئة الثانية من سبع عشرة دولة عضوا اختارت سداد أنصبتها بأي من الطريقتين وسددت لسبب غير واضح مبالغ تزيد عن اشتراكاتها المقررة بما قيمته ١١,٤ مليون دولار دون سبب واضح. لا تناظر تلك المبالغ المدفوعة مقدما تلك المبالغ بالفئة الأولى التي اختارت فيها دولة عضو بصفة رسمية أن تسدد بإحدى الطريقتين ولكنها نفذت الأخرى.

٣٦ - وإجمالاً، بلغت الاشتراكات التي سددتها الدول الأعضاء للمخطط العام منذ بدء المشروع ما قيمته ٩٥٣ مليون دولار، بما يشمل الاشتراكات المدفوعة مقدما، والتي بلغت ٩٥٣ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهو مبلغ يزيد بكثير عن إجمالي الإنفاق حتى نفس التاريخ. وعلى النحو المذكور أعلاه، فإن المخطط العام يتمتع بالتالي برصيد نقدي مريح في الوقت الحاضر. ولم تُسحب أية مبالغ بعد من احتياطي رأس المال المتداول البالغ ٤٥ مليون دولار والمنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١، وكان كامل التمويل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

### (ج) إدارة التبرعات

٣٧ - دعت الجمعية العامة الأمين العام، بموجب قراراتها ٢٩٢/٥٧ و ٢٥٦/٦٠ و ٢٥١/٦١، إلى استقصاء إمكانية توفير التمويل للمخطط العام من جهات مانحة خاصة، وإلى مواصلة الجهود الرامية إلى توفير موارد مالية من القطاعين العام والخاص من أجل تحسين المرافق والمعدات، بما في ذلك إسهم الشركات الخاصة في تحسين الهياكل الأساسية، إذا كانت هذه المشاركة لا تنطوي على آثار مالية تكبدها المنظمة.

٣٨ - وفي مذكرة شفوية موجهة إلى الدول الأعضاء في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وضع الأمين العام المبادئ الواجبة التطبيق على تبرعات الدول الأعضاء للمخطط العام لتجديد مباني المقر. واعتُبرت تلك التبرعات موجهة إلى تطوير مناطق معينة داخل مجمع المقر، على نحو ما جرى خلال أعمال البناء الأولية. ودُعيت الدول الأعضاء إلى تقديم تبرع نقدي لتجديد حيز أو عنصر ما بالمبنى، بمبلغ يتراوح بين مليون وخمسة ملايين دولار، على أن يكون للجهات المانحة في المقابل أن تقدم مدخلات في التصميم ويُعترف بها باعتبارها الجهة المانحة لذلك الحيز، وتُسمى بصفته تلك.

٣٩ - وقررت الجمعية العامة تلك السياسة في قرارها ٢٧٠/٦٣ المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عدم تأييد هذه السياسة. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات جديدة تسمح للدول

الأعضاء، دون تمييز ولا شروط، بتقديم تبرعات على نحو يتفق تماما مع المبادئ المنظمة للأمم المتحدة ونظامها المالي وقواعدها المالية.

٤٠ - وأبلغ المجلس بأن الأمين العام لم يتلق بعد أية تعهدات رسمية من الدول الأعضاء أو أي كيان آخر عام أو خاص، سواء فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة التي تتطلب مواءمة التصميم، أو المشاريع الأصغر المتعلقة، على سبيل المثال، بأعمال التشطيب أو المعدات للمقر بعد تجديده.

٤١ - ويدرك المجلس أهمية هذه المسألة والمميزات التي ستنتج عن اقتراح الأمين العام لسياسة تسمح للدول الأعضاء كافة، والكيانات العامة والخاصة، الراغبة في التبرع من أجل الإدارة السلسلة للأمم المتحدة، بتقديم تبرعات نقدية أو عينية للمخطط العام. ولكن التبرعات التي يمكن أن تؤثر على تعريف المشروع أو تحديد كيفية القيام بأعمال معينة ربما تعيق إكمال المخطط العام في الوقت المناسب.

٤٢ - ومع طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات جديدة بشأن سياسة التبرع، حددت أن تقدم التبرعات دون المساس بنطاق المشروع ومواصفاته وتصميمه وطلبت أن يقدم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة (القرار ٦٣/٢٧٠، الفقرة ٢٥). ويدرك المجلس أن هذا الطلب على وجه التحديد يعني أن أي مقترح جديد مقدم من الأمين العام يتعين أن يكفل ألا تؤثر التبرعات للمخطط العام سلبا على الجدول الزمني للعمليات.

#### ٤ - بيان الأصول والخصوم والاحتياجات وأرصدة الصناديق

٤٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع الأصول ٣٧٩ ١ بليون دولار، مقابل ٧٣٠,٨ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتعزى هذه الزيادة، وقدرها ٨٨,٧ في المائة، بصورة أساسية إلى الزيادة في إجمالي النقدية (النقد والودائع لأجل وصندوق النقدية المشترك) من ٣٦٥,٣ مليون دولار إلى ٨٦٣,٣ مليون دولار، أو ١٣٦,٣ في المائة، كما تعزى، بصورة أقل، إلى الزيادة في مبالغ أعمال التشييد الجارية من ١١٣,٩ مليون دولار إلى ٣٤٢,١ مليون دولار، أو ٣٠٠,٣ في المائة، ومن جهة أخرى، انخفض مبلغ الاشتراكات المقررة المستحقة القبض من الدول الأطراف من ١٢٧,٥ مليون دولار إلى ٧٨,٣ مليون دولار، أو ٣٨,٥ في المائة،

٤٤ - وتنص الفقرة ٥١ من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة على أن التكاليف المتكبدة أثناء عمليات التشييد أو عمليات الاقتناء الكبرى الطويلة الأجل التي تستمر على مدى أكثر من فترة مالية واحدة ينبغي تجميعها والإفصاح عنها في حساب مستقل،

ولم تكشف الإدارة عن أعمال التشييد الجارية في حساب مستقل؛ لكنها كانت تعتبر منذ بدء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر أن جميع المصروفات المتعلقة بالمشروع، مهما كانت طبيعتها، ينبغي أن تسجل باعتبارها أعمال تشييد جارية، ونتيجة لذلك، فإن المبلغ المعلن عنه باعتباره مخصصاً لأعمال التشييد الجارية في بيان الأصول والخصوم والاحتياطات وأرصدة الصناديق، وقدره ١,٣٤٢ مليون دولار، لا يشمل المصروفات التي تستخدم بالفعل لزيادة قيمة أصول المنظمة فحسب، بل يشمل أيضاً جميع المصروفات التشغيلية، التي ليس لبعضها تأثير في زيادة تلك القيمة،

٤٥ - وقد أخذ بهذه المعاملة المحاسبية، التي تفضي إلى تضخيم أصول المنظمة، نتيجة لعدم قدرة الإدارة على فصل التكاليف الرأسمالية عن التكاليف التشغيلية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل الحالي.

٤٦ - ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا تشمل قيمة الأصول المادية جميع المصروفات التشغيلية المترتبة على برنامج التجديد، فمن شأن تطبيق تلك المعايير أن يجنب المنظمة هذا الوضع، وأن يجعل بياناتها المالية تقدم صورة أوضح عن أصولها.

٤٧ - ويوصي المجلس بأن تتخذ الإدارة، قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقاً كاملاً، تدابير للإفادة في المجلد الأول من البيانات المالية للأمم المتحدة في بند تكاليف أعمال التشييد الجارية حصراً ذلك الجزء الذي يمثل تكاليف رأسمالية من النفقات المتكبدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر،

٤٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغ مجموع الخصوم ٩,٤٧٧ مليون دولار، وقد طرأت عليها زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٧ (١٤١ في المائة)، تجاوزت بكثير نسبة زيادة الأصول، وتعزى بصورة أساسية إلى الزيادة في الالتزامات غير المصفاة، وتتأتى الزيادة في مجموع الخصوم أيضاً عن الزيادة في الاشتراكات المقررة المستلمة مقدماً، والتي بلغت ٦,١٨٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٢,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

## ٥ - إدارة المشروع

### (أ) تقديرات التكاليف

٤٩ - قدم الأمين العام، في تقريره المرحلي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر المرفوع إلى الجمعية العامة (A/63/477)، تقديرات للتكاليف الإجمالية للعملية وتطورها مقارنة بالعام السابق، على النحو المبين في الجدول ٢:

## الجدول ٢

## مقارنة لمجموع تقديرات تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر وفقاً لطريقة العرض الأصلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين <sup>(ب)</sup> (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين <sup>(ب)</sup> (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين <sup>(ب)</sup> (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	الفرق من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	نسبة مئوية	بند المصروفات
١ ٠٣٢ ٩٠٠	١ ٠٤٠ ١٨٦	٩٦٤ ٦٢٥	٧,٨ +		التشييد
٢٨٠ ٣٤٠	٢٨٦ ٩٦٧	٢٣٤ ٥٠٨	٢٢,٤ +		أتعاب المهنيين، تكاليف الإدارة
٢٧٣ ٤٤١	٢٧٥ ٢٩٠	٢٥٤ ٥٣٤	٨,٢ +		المكان المؤقت للمكاتب
٢ ٧١٤	٢ ٧١٤	١٦ ٦٣٦	٨٣,٧		المكان المؤقت للمكتبة
١٤٩ ٥٤٠	١٥٦ ٣٦٧	١١٨ ٦٨٨	٣١,٧ +		المكان المؤقت لمبنى المؤتمرات
٢٣٥ ٢٣٦	٢١٢ ٦٢٧	١٩٩ ٨٥٩	٥٥,٥		الطوارئ
		٢٧٧ ٩٦٠			تصاعد الأسعار في المستقبل
٢ ٠٦٦ ٨١٠	١ ٩٧٤ ١٧١	١ ٩٧٤ ١٥١	٤,٥ -		المجموع

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أجراها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) A/62/364 و Corr.1.

(ب) A/63/477.

(ج) معلومات تكميلية أبلغها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى الجمعية العامة أثناء نظرها في التقرير A/63/477.

٥٠ - وقد طلبت الجمعية العامة، عندما نظرت في التقرير المرحلي السادس، من الإدارة أن تزودها بتقديرات تكاليف جديدة مستكملة فيما يخص المخطط العام لتجديد مباني المقر، وقُدمت هذه التقديرات في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ودعت الجمعية العامة الإدارة إلى استعراض طريقة عرضها لفئات النفقات. وطلبت الجمعية العامة على وجه الخصوص أن يُعاد توزيع أتعاب المهنيين على سائر فئات النفقات وفقاً لنوع الخدمة المعنية (فعلى سبيل المثال، نُقلت تكاليف الإشراف على الأشغال من بند الأتعاب إلى بند التشييد). وقد اعتمد مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر هذه الطريقة في عرض تقديرات التكاليف في السجل الشهري،

الذي وُضع عملاً بتوصيات المجلس في تقريره الأخير<sup>(٨)</sup>. وترد في الجدول ٣ آخر المعلومات عن هذا السجل الشهري وقت مراجعة المجلس للحسابات في آذار/مارس ٢٠٠٩، مقارنة بالمعلومات المستقاة من التقديرات التي سبق أن قدمتها الأمانة العامة إلى الجمعية العامة:

الجدول ٣

### مقارنة لمجموع تقديرات تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر وفقاً لطريقة العرض المنقحة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩	آخر التقديرات المتاحة وقت إجراء مراجعة الحسابات (آذار/مارس ٢٠٠٩)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورها الثالثة والستين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)	التقديرات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)	بند المصروفات
٦,٩ +	١ ٠٧٢ ٩٢٠	١ ٠٧٤ ٢١٠	١ ٠٠٣ ٢١٠	تجديد المباني
٥,٩ +	٢٤٨ ٤٩٢	٢٥٩ ٣٦٧	٢٣٤ ٥٩٢	الأماكن المؤقتة للمكاتب (تشديد)
٨,٨ +	١٥٢ ٣٠٩	١٤٧ ٨٠٩	١٣٩ ٩٨٩	الأماكن المؤقتة للمكاتب (إيجار)
٥٢,٦ -	٢٢٦ ٦٥٤	٢٣٥ ٢٣٦	٤٧٧ ٨١٩	الطوارئ
٦٢,٤ +	٢٦٧ ٠٢٧	٢٥٧ ٥٤٩	٢١١ ٢٠٠	أتعاب المهنيين، تكاليف الإدارة
٤,٨ -	١ ٩٦٧ ٤٠٢	١ ٩٧٤ ١٧١	٢ ٠٦٦ ٨١٠	المجموع

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أجراها مجلس مراجعي الحسابات.

٥١ - ويرد أدناه تحليل بتفصيل أكبر الأرقام الواردة في الجدول ٢، الذي يشير إلى انخفاض عام في مجموع تكاليف العملية، ناجم عن جملة من الوفورات والتكاليف الإضافية.

٥٢ - وازدادت تكاليف تجديد المباني بمبلغ قدره ٦٩,٧ مليون دولار أو ٦,٩ في المائة. وقد تأتت هذه الزيادة، التي تجمع بين تعديلات للأسعار بمبلغ ٧٥,٢ مليون دولار ووفورات بمبلغ ٥,٥ مليون دولار، عن التقديرات الجديدة لتكاليف الأشغال التي يضطلع بها مدير التشييد. وفي الفترة الممتدة بين وقت تقديم التقرير المرحلي السادس إلى الجمعية العامة وبين مراجعة الحسابات التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات في آذار/مارس ٢٠٠٩، تم تخفيض تكاليف تجديد المباني بصورة طفيفة. ورأى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن هذه التكاليف ستستمر في الانخفاض في الأشهر التالية بفضل المناخ الاقتصادي السائد.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٤٩.

٥٣ - وشهدت تكاليف المكان المؤقت للمكاتب (التي تشمل تكاليف تشييد وإيجار الأمانة المؤقتة للمكاتب)، والمعروفة أيضا بتكاليف النقل، زيادة بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، أو ٧ في المائة. وتعزى هذه الزيادة بصفة أساسية إلى زيادة تكاليف مبنى المؤتمرات المؤقت بمبلغ قدره ٣٧,٧ مليون دولار، لسبب رئيسي هو توسيع مساحته من ١٧٥ ٠٠٠ إلى ١٩٢ ٠٠٠ قدم مربع. وفيما عدا هذا الجانب، تم تخفيض تكاليف النقل من خلال استخدام مبنى مكتبة داغ همرشولد على الوجه الأمثل.

٥٤ - أما بند الطوارئ، الذي انخفض مبلغه بنسبة ٥٢,٦ في المائة، فقد جاء عن دمج بند الطوارئ السابق مع بند تصاعد الأسعار في المستقبل. وقد واجه مجلس مراجعي الحسابات، بسبب دمج هذين البندين على هذا النحو، صعوبة في تقييم أسباب انخفاض المبلغ المخصص للطوارئ. وبررت الإدارة عملية الدمج بأن الطوارئ وتصاعد الأسعار هما عنصران يتعذر التنبؤ بهما في إطار المشروع. ويرى المجلس أن لهذين العنصرين، رغم تعذر معرفتهما، طبيعة مختلفة. فالطوارئ، التي تُفهم على أنها طوارئ تشغيلية، تتعلق بنوع من العشوائية يصعب قياسها. بيد أنه يمكن، إلى حد ما، التنبؤ بتصاعد الأسعار وتقديره. كما أن الكشف عن اعتماد منفصل لتصاعد الأسعار يفيد في بيان الطريقة التي اتبعتها الإدارة في تقدير تبعات الوضع الاقتصادي على تكاليف المشروع. ولهذا الأمر صلة نوعا ما بالتوصية التي قدمها المجلس في تقريره السابق بأن ترصد الإدارة تطور التقديرات الاقتصادية وتبعاها على المشروع<sup>(٩)</sup>.

٥٥ - ويوصي المجلس بأن تميّز الإدارة بين الاعتماد المخصص للطوارئ والاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار في المستقبل، كما حدث في العروض السابقة لتقديرات تكاليف المشروع.

٥٦ - ولم يزود مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر المجلس بالمبلغ المرصود لعنصر تصاعد الأسعار من الاعتماد الذي خصصه المكتب للطوارئ. ولكن هناك عدة عناصر من تقديرات التكاليف المفصلة تشير إلى أن الاعتماد المرصود لهذا العنصر قد خُفّض تخفيضاً كبيراً، مما يفسر جزئياً الانخفاض العام في الاعتماد المخصص للطوارئ. ونظر المجلس بوجه خاص في الافتراضات الاقتصادية المستند إليها في تقدير تكاليف المشروع. ويبين الجدول ٤ الافتراضات المتعلقة بتصاعد الأسعار. وقد أخذ المكتب في الحسبان التغييرات التي شهدتها الاقتصاد منذ الافتراضات الأخيرة التي وضعت في عام ٢٠٠٧؛ فقد افترض انخفاضاً عاماً في تكاليف التشييد في نيويورك بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، يليه عودة تدريجية للتضخم.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٨.

## الجدول ٤

## المعدلات السنوية لتصاعد الأسعار، ٢٠٠٤-٢٠١٤

المؤشر	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
تقديرات عام ٢٠٠٧	١١,٠	٨,٠	٩,٠	٧,٥	٤,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥
تقديرات عام ٢٠٠٨	١١,٠	٨,٠	٩,٠	٧,٥	٧,٥	(٥,٠)	١,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥
مؤشر تيرنر للتشييد	٥,٤	٩,٥	١٠,٦	٧,٧	٦,٣	..	..	..	..	..	..

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مياقي المقر.

٥٧ - وبالنظر إلى أوجه عدم اليقين المتعلقة بالاقتصاد، أشار المكتب إلى أنه يواجه صعوبات في رصد العوامل الاقتصادية المتعلقة بتقدير التكاليف. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الجزء الذي سينفذ من المشروع في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، وهو التاريخ الذي يُستهدف بحلولة إنحياز الأشغال وفقاً للمكتب، ستبلغ نسبة تصاعد الأسعار ٧,٢ في المائة (مقابل ١٨,٨ في المائة قُدرت في عام ٢٠٠٧). وهذا الرقم الإيجابي، وإن كان منخفضاً، لا يؤيد تماماً قرار تخفيض الاعتماد المخصص للطوارئ بنسبة ٥٢,٦ في المائة. ورغم أن الافتراضات الحالية تشير إلى أن الشواغل المتعلقة بتصاعد الأسعار قد تراجعت مقارنة بالسنوات السابقة، فإن خطر التضخم لم يختف تماماً في ضوء الجدول الزمني للمشروع.

٥٨ - وعلق المكتب بأن قرار تخفيض الاعتماد الإجمالي المخصص للطوارئ قد اتخذ لأن نصف أعمال الشراء والتعاقد على الأشغال قد تمت بالفعل فيما يتعلق بأكثر من نصف المشروع، ولأنه، بحلول الجزء الأول من عام ٢٠١٠، ستكون أعمال الشراء والتعاقد على الأشغال قد تمت فيما يتعلق بأكثر من ثلاثة أرباع المشروع.

٥٩ - ودون وجود توزيع دقيق للاعتمادات المخصصة للطوارئ، سيتعذر على المجلس لذلك إجراء تقييم كامل لمدى كفاية المبلغ الذي حدده المكتب لعنصر تصاعد الأسعار في إطار هذا الاعتماد.

٦٠ - وعملاً بتوصية المجلس، عزز المكتب رصد الظروف الاقتصادية للمشروع من خلال تكييف الافتراضات الاقتصادية وتحليل آثارها. وعلى الرغم من ذلك، دلت البيانات المقدمة إلى المجلس على أن عملية الرصد لا تزال دون المستوى اللازم من الدقة. كما أن الصلة بين الافتراضات الاقتصادية وعناصر تقديرات التكاليف، التي تعتمد على هذه الافتراضات، لا تزال غير واضحة تماماً.

٦١ - ويكرر المجلس توصيته بأن تقوم الإدارة بتقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستند إليها في وضع تقديرات تكاليف المشروع، ورصد تطور هذه الافتراضات وتبعاتها على المشروع.

٦٢ - ورأى المكتب أن الاعتماد المخصص للطوارئ (فيما عدا تصاعد الأسعار) كان كافياً. وعلى الرغم من الزيادة في التكاليف المقدرة للتجديد منذ صدور التقرير المرحلي الخامس للأمين العام، والصعوبة، حسب قول الإدارة، التي تعتري تحقيق وفورات بمقدار يجاوز ما يتيح برنامج الهندسة على أساس القيمة، اعتبر المكتب أن تكلفة الأشغال في نهاية الأمر ستكون أقل من المتوقع. ولن يكون هذا الانخفاض في التكاليف نتيجة لتخفيض في تكلفة العمل - المحددة في اتفاقات طويلة الأجل بين مدينة نيويورك ومختلف النقابات العمالية - ولا نتيجة لكلفة اللوازم، التي يرجح أن تبقى مستقرة. فالمكتب يرى، خلافاً لذلك، أنه من المتوقع أن تخفض الشركات المشاركة في الأشغال أسعارها من خلال إرجاء تسجيل نفقات الاستهلاك وتقليص هوامش الربح الخاصة بها لكفالة استمرارية جدول عبء العمل الخاص بها.

٦٣ - بيد أن الردود الأولى على المقترحات لا تؤيد تماماً هذا الافتراض، إذ تنطوي على قيم أعلى بقليل من القيم المتوقعة (انظر الجدول ٥):

الجدول ٥

### التغيرات في قيمة عقود أقصى سعر مضمون

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العقد	القيمة المقدرة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة	القيمة الأولية للعقود المبرمة	القيمة النهائية المتوقعة للعقود <sup>(أ)</sup>	التغير ما بين أول قيمة مقدرة وآخر قيمة مقدرة (بالنسبة المئوية)
المباني المؤقتة للمؤتمرات	٩٥ ٣٥٨	٩٦ ٠٢٢	٩٨ ٦٨٥	٣,٥ +
مكان الإيواء المؤقت الواقع في 305 East 46 <sup>th</sup> Street	٢٣ ٥٤٩	٢٢ ٢٢٠	٢٣ ٢٩٤	١,١ -
مكان الإيواء المؤقت لاتحاد الأمم المتحدة الائتماني	٦ ٥١٢	٨ ٥٨٩	٧ ٩٨٥	٢٢,٥٦ +
مكان الإيواء المؤقت للطابق السفلي الثالث	١٢ ١٠٤	١٢ ٦٤٥	١٢ ٨١٠	٥,٨ +

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أعدها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) تشمل القيمة النهائية المتوقعة عقود أقصى سعر مضمون تكلفة التعديلات التي أدخلت على العقد الأساسي، سواء أبرم أو سيتم إبرامه، والوفورات المتوقعة من خلال فواتير أقل قيمة.

٦٤ - تبين الأرقام الواردة في الجدول ٥ أن القيمة النهائية المتوقعة لعقود أقصى سعر مضمون، لا تكون في المتوسط أعلى من القيمة المقدرة الأصلية قبل التوقيع فحسب، بل أيضا أعلى من قيمة العقود التي أبرمت بالفعل. ويعزى ذلك في الأساس إلى قيمة التعديلات التي أدخلت على العقود المبرمة. أما بالنسبة لمكان الإيواء المؤقت لاتحاد الأمم المتحدة الائتماني، تنبع الزيادة في التكلفة أيضا من كون عدد الطوابق التي يتعين استئجارها ارتفعت من طابقين إلى ثلاثة طوابق بعد القيمة المقدرة الأولى التي عُرضت على الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٦٥ - وأشار المكتب إلى أن هذه الأرقام لم تعد صالحة منذ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتشير المعلومات التي جمعها المجلس في بداية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى أن المفاوضات التي أجراها المدير المسؤول عن البناء مع المتعاقدين من الباطن تعني أن العقود التي أبرمت بالفعل يمكن المساومة لتخفيض قيمتها، الأمر الذي يمكن أن يحقق وفورات قد تصل إلى ١٠ في المائة من قيمة العقود المبرمة. بيد أن هذه المعلومات ينبغي التعامل معها بحذر، وألا يُعتمد بها في الوقت الحالي كسبب لتخفيض الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ.

٦٦ - وقد وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تبقى حجم الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ قيد الاستعراض تحسبا لحدوث تعديلات مستقبلية في نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٧ - وقد وضع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر الجدول ٥ بناء على طلب المجلس. وهو لم يكتمل حتى الآن حيث يشتمل فقط على العقود الأربعة لأقصى سعر مضمون والتي جرى التوقيع عليها وقت إجراء مراجعة الحسابات. ورغم أن المكتب ذكر أن الجدول كان يجري الإبقاء عليه واستعراضه بشكل أسبوعي، فلم يتسن الربط بين تكاليف التجديدات وجميع عقود أقصى سعر مضمون، سواء تم إبرامها أو سيتم إبرامها فيما بعد. وبناء عليه، لم يتمكن المجلس من إجراء مراجعة كاملة لحسابات عقود أقصى سعر مضمون، مع أنها من المفترض أن تلتهم أكثر من نصف تكلفة تجديد المباني بصفة عامة، وقدمها المكتب على أنها من السبل الأساسية لتيسير التقييد بالميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦٨ - ويوصي المجلس بأن تلتزم الإدارة بجدول يبين الصلة بين تكاليف التجديد وكل ما يلي: '١' القيمة الفعلية لعقود أقصى سعر مضمون التي أبرمت بالفعل؛ '٢' القيمة المقدرة لعقود أقصى سعر مضمون التي سيتم توقيعها.

٦٩ - وتبين دراسة التغييرات التي طرأت على التكاليف المقدرة انخفاضاً قيمته حوالي ١٠٠ مليون دولار إجمالاً مقارنة بالقيمة المقدرة التي وردت في التقرير المرحلي الخامس للأمين العام وهي تقديرات تجاوزت الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار. ولكن تكلفة العملية بدون حساب حالات الطوارئ، ارتقت في الواقع بما قيمته حوالي ١٥٠ مليون دولار، ٨٠ في المائة منها تعزى إلى الزيادة في تكاليف ورسوم التجديد. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التعديلات الكبيرة التي أُدخلت على الاستراتيجية الأساسية للمخطط العام لتجديد مباني المقر في مرحلة متقدمة بالفعل من العملية، فضلاً عن السعي إلى تحقيق وفورات على نحو شامل من أجل التقيد بالميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة.

٧٠ - وكانت حالة الاقتصاد (أعاد المكتب تقييم الافتراضات المتعلقة بارتفاع الأسعار والتي تم على أساسها تقدير التكاليف الخاصة بالمشروع) وكون ما يقرب من نصف المشروع تم بالفعل شراؤه والالتزام بشأنه، هي الأسباب الأساسية التي دفعت المكتب إلى تحقيق التكلفة التقديرية الكلية للمشروع عن طريق تخفيض الاعتمادات المخصصة لحالات الطوارئ من ٤٧٧,٨ مليون دولار إلى ٢٢٦,٠٦ مليون دولار. بيد أن هذا التخفيض لا يبدو متحفظاً بدرجة كافية إذا وضعت في الاعتبار فترة تنفيذ المشروع بأكملها.

٧١ - وفي هذا السياق يرى المجلس أن الميزانية التي اعتمدها الجمعية العامة يمكن للإدارة الالتزام بما فقط في الحالات التالية:

(أ) عدم إدخال أي تغييرات جوهرية على المشروع؛

(ب) عدم حدوث تغير كبير في الحالة الاقتصادية الفعلية عن الافتراضات المتفائلة التي استندت إليها التكاليف المقدرة؛

(ج) ألا توضع في الاعتبار التكاليف ذات الصلة (انظر الفرع ٧ أدناه).

## (ب) الجدول الزمني

٧٢ - منذ إجراء المكتب للمراجعة السابقة، دشنت بالفعل عدة مواقع عمل وأبرمت عقود إضافية، بعضها هام للغاية بسبب حجمها أو مكانها من المسار الرئيسي للعملية. غير أن حدوث بعض التأخير أصاب المجلس بالقلق، لما قد يترتب على ذلك من آثار على تاريخ استكمال الهياكل والمشروع برمته، وللأسباب التي أدت إلى هذا التأخير بالقدر نفسه.

٧٣ - ويبين الجدول ٦، الجدول الزمني المقترح لتجديد المباني الرئيسية الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والستين (انظر A/62/364 و Corr.1). ويبين العمود الرابع التنبؤات المتعلقة ببدء الأعمال والتي وضعت أثناء قيام المجلس بمراجعة الحسابات. وتبين الخانة الأخيرة موعد انتهاء العمل الذي قدره المجلس، على أساس فترات التأخير في التنفيذ التي ذُكرت آنفاً. وأفاد المكتب بأن هذه المواعيد النهائية قد أعيد النظر فيها.

## الجدول ٦

## الجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر

النشاط	الجدول الأصلي <sup>(أ)</sup>		الجدول اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٠٩ <sup>(ب)</sup>	
	بدء التنفيذ	إتمام المشروع	بدء التنفيذ	إتمام المشروع
تشيد المبنى المؤقت للمؤتمرات	أوائل عام ٢٠٠٨	منتصف عام ٢٠٠٩	أوائل عام ٢٠٠٨	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
تجديد مبنى المؤتمرات	منتصف عام ٢٠٠٩	منتصف عام ٢٠١١	نيسان/أبريل ٢٠١٠	نيسان/أبريل ٢٠١٢
تجديد مبنى الجمعية العامة	منتصف عام ٢٠١١	منتصف عام ٢٠١٣	نيسان/أبريل ٢٠١٢	نيسان/أبريل ٢٠١٤
تجديد مبنى الأمانة العامة	أوائل عام ٢٠٠٩	أوائل عام ٢٠١٢	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ حسابات أعدها مجلس مراجعي الحسابات.

(أ) البيانات مأخوذة من الوثيقة A/62/364 و Corr.1 والجدول ٢.

(ب) بيانات وضعها المجلس، على أساس التواريخ المقترحة الجديدة لكل مرحلة وبدون تعديل فترة التنفيذ المحددة سلفاً.

٧٤ - ويبين الجدول ٦ تأخيراً يزيد في المتوسط على ستة أشهر، على أساس نفس الافتراضات التي تم حسابها للجدول الزمني الأصلي. وبعبارة أخرى يمكن فقط التقيد بالجدول الزمني الأصلي، الذي يحدد نهاية العملية في منتصف عام ٢٠١٣، في حالة خفض مدة تنفيذ كل مرحلة، لا سيما مراحل العمل.

٧٥ - ويعزى الخطر الرئيسي المتمثل في عدم التقيد بالجدول إلى التأخر عند بدء العمل في مبنى الأمانة العامة الذي كان مخططاً له تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى بداية عام ٢٠٠٩. ثم أرجح إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عند إجراء مراجعة الحسابات. ويعني هذا التأخير ضمناً أن فترة الأعوام الثلاثة المخططة لهذه المرحلة ينبغي إعادة النظر فيها، الأمر الذي يعني تمديد فترات الإيجار للمباني الخارجية ومن ثم زيادة تكاليف المشروع. وقد أبلغ المجلس بأن مدير التشييد يعمل على وضع جدول زمني مختصر. وأفاد المكتب بإمكانية الإسراع في العمل في مبنى الأمانة العامة وبأنه ملتزم بالانتهاء من المشروع في أواخر عام ٢٠١٣. بيد أن فترة الأعوام الثلاثة التي كانت مخططة أصلاً لا تبدو طويلة للغاية مقارنة بالفترات التي أجريت فيها عمليات تشييد مماثلة. وبالإضافة إلى أنه لم تُبرم أي عقود تتعلق بمبنى الأمانة العامة،

باستثناء هام وحيد يتعلق بالجدار الساتر، ومن ثم لم يحدد أي من المتعاقدين من الباطن التابعين لمدير التشييد ولم يرتبط بالمشاركة في المرحلة التحضيرية الحالية.

٧٦ - وتواجه الأعمال المتعلقة بمبنى الأمانة العامة تحديات عديدة أخرى. فإضافة إلى الاحتياطات المطلوبة لإزالة مادة الأسبستوس، ينبغي أن توضع في الحسبان المشاكل اللوجستية المرتبطة بدخول حوالي ١٠٠٠ عامل إلى مواقع العمل، وتسليم المواد والمعدات، والتخلص من النفايات، لا سيما نفايات الأسبستوس، وبضرورة السماح بمواصلة الأنشطة في الموقع الذي يجب أن يستمر ٢٠٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في ارتياده.

٧٧ - وثمة صعوبات مماثلة تواجه أيضا فيما يبدو القاعة المؤقتة التي ستستضيف مجلس الأمن. وكان من المقرر أن تكون هذه القاعة داخل المبنى المؤقت للمؤتمرات. بيد أن الدواعي الأمنية جعلت الإدارة تنظر في اتخاذ ترتيبات أخرى ظلت موضع نقاش حتى وقت مراجعة الحسابات في آذار/مارس ٢٠٠٩. وامتدت المناقشات بسبب المتطلبات الجديدة وتأخر الأعمال المتعلقة بالمبنى المؤقت للمؤتمرات، والتي نجمت مرة أخرى عن التغييرات التي طرأت على تصميمه. وإذا تأكد هذا التأخير في عملية تشييد المرفق المؤقت لمجلس الأمن، يمكن أن يتأخر بدء العمل في تجديد مبنى المؤتمرات لعدة أشهر. وإذا استغرقت هذه الأعمال عامين، كما هو متوقع حاليا، فلن تستكمل قبل نيسان/أبريل ٢٠١٢، ومن ثم لن يتسنى البدء في تجديد مبنى الجمعية العامة ومباني الملاحق الجنوبية والمكتبة قبل هذا التاريخ. وسيتأجل بالتالي انتهاء العمل في المخطط العام لتجديد مباني المقر حتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، كما هو مبين في الجدول ٦.

٧٨ - يوصي المجلس الإدارة بتخصيص اعتمادات لحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع، ومواصلة النظر في سبل تخفيف حالات التأخير.

٧٩ - ويعزى التأخير في بدء الأعمال لتجديد مبنى الأمانة العامة إلى الأسباب التالية:

(أ) التأخير في انتقال الموظفين، الذي يتصل بحالات التأخير في توفير أماكن الإيواء المؤقت؛ وهذه التأخيرات كلها سببها التغييرات التي طلبها من سيشغلونها في تصميم هذه الأماكن، وبسبب حالات التأخير في الموافقة على عقود الأعمال المقابلة؛

(ب) قرارات الإدارة، وبصفة أساسية تلك التي تشمل تأجيل بدء الأعمال إلى حين انتقال المكتب التنفيذي للأمين العام، الذي ما كان سيتحقق إلا بعد اختتام أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٨٠ - وفيما يتعلق بالسبب الأول، المتمثل في الصعوبات المتصلة بتحديد الموظفين الذين سينتقلون وتحديد أماكن إيوائهم المؤقت فقد جرت تسويته. بيد أن خطر توقف أنشطة الأمم المتحدة لا يزال قائما. وبالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن طول عملية الموافقة على عقود السعر الأقصى المضمون يمكن تفهمها، لأنها إجراءات جديدة. غير أن التقدم بطيء. وبلغت الفترة الإجمالية للعملية (أي فحص المكتب للاقتراح المقدم من مدير التشييد، والمفاوضات، والاستعراض الذي قامت به شعبة المشتريات ثم لجنة العقود بالمقر قبل التوقيع)، ٨٤ يوما تقريبا لعقد السعر الأقصى المضمون، في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. وزادت هذه الفترة إلى ١٤٠ يوما للعقد الثاني، ثم انخفضت إلى ٧٠ يوما للثالث، وإلى ٥٠ يوما للرابع. وبالنظر إلى هذه التجربة، فإن الهدف الذي حددته الإدارة لنفسها بالوصول بالفترة إلى ٢٠ يوم عمل لا يبدو واقعا. ومن ثم فقد جرت زيادة الفترة المستهدفة إلى ٣٠ يوم عمل في وقت إجراء المراجعة.

٨١ - وعلى العكس من حالات التأخير الإدارية يبدو أن حالات التأخير التنفيذية قد أمكن التحكم فيها. فمن المسلم به، أنه لا يوجد موقع عمل بهذا الحجم يمكن حمايته من المخاطر التقنية، ولكن الدراسات الأولية، وبوجه خاص تلك المتعلقة بحالة المبنى، قد أُجريت بالتحوط اللازم. ويبدو أيضا أن التشييد الأصلي للمبنى قد نُفذ في إطار الاهتمام الحقيقي بالجودة - التي يمكن ملاحظتها حاليا في حالة التشطيبات وبدقة محددة - على النحو الذي توضحه مخططات أسلوب البناء<sup>(١٠)</sup> والتي تحقق منها المكتب في بعض أجزاء المبنى. وثمة عاملين آخرين موثقين هما: عدم طلاء الأعمدة المعدنية للهيكل بالأسبستوس، والتي جرت حمايتها من الحريق عن طريق إحاطتها بالخرسانة؛ والخبرة الطويلة لفنيي إزالة الأسبستوس في مدينة نيويورك.

٨٢ - ومع ذلك، فلا يزال ماثلا خطر حالات التأخير التي تعزى إلى المخاطر التقنية. وقد حدد المجلس اثنين على الأقل من هذه المخاطر.

٨٣ - ويتعلق الخطر الأول باكتشاف عناصر غير متوقعة عند تجديد المباني (الحالة الحقيقية للأعمدة المعدنية التي يخفيها ما يحيط بها من خرسانة سميكة وقدرتها على تحمل وزن الطوابق) ويثير الأسبستوس قلقا شديدا. وأثبتت الخبرة المكتسبة من العديد من مواقع العمل أنه لا يمكن أبدا استبعاد خطر اكتشاف الأسبستوس غير المتوقع في أماكن معينة. وفي حالة مباني مقر الأمم المتحدة، تقل هذه الخطورة لأنه أولا عدم وجود أسبستوس يغطي الأعمدة المعدنية، وثانيا وجود فنيين مؤهلين ومن ذوي الخبرة في مدينة نيويورك في مجال إزالة الأسبستوس، وثالثا بسبب الاحتياطات التي اتخذها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر في تحديد مواقع المنتجات التي تحتوي على الأسبستوس وحالتها. وهذا لا يعني عدم إجراء

(١٠) مخططات أسلوب البناء تتيح سجلا دائما للهيكل الفعلي للمبنى بعد تشييده.

تحقيقات معمقة كلما كان ذلك ممكنا، عند إخلاء المبنى من شاغليه، في أماكن مثل تلك الواقعة خلف الزخارف الخشبية، وتحت المواد العازلة للأرضيات، وبين القنوات والجدران الداخلية.

٨٤ - ويأتي الخطر الثاني من العطل المحتمل في سلسلة الإمداد بسبب الفترة البالغة القصر للأعمال التحضيرية للعمل (فترة المنح/الحشد/رسومات المواد المطلوب صناعتها). وتوصل المجلس إلى عدم كفاية التدابير المتخذة لتخفيف حدة هذه المخاطر. وذكر المكتب أن أقصى سعر مضمون فيما يتعلق بمبنى الأمانة العامة سيقدم في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٨٥ - ويوصي المجلس بأن تسرع الإدارة في الأعمال التحضيرية والموافقة على العقود المتعلقة بمبنى الأمانة العامة.

٨٦ - ويوصي المجلس أيضا بأن تفتنم الإدارة فرصة التأخير في بداية الأعمال في مبنى الأمانة العامة للقيام بعمليات إضافية للتأكد من حالة المبنى، ولا سيما فيما يتعلق بإزالة الأسبستوس، وإنشاء نظام صارم للتأكد من التقدم المحرز في الأعمال والإمدادات.

٨٧ - وفيما يتعلق بعلاقة مدير التشييد مع المتعاقدين معه من الباطن، والإشراف على جودة العمل، التي يباشرها بطريقة مباشرة مدير التشييد وليس متعاقدا خارجيا - وهي عامل إيجابي من وجهة نظر الرقابة الداخلية - ستشكل شرطا جوهريا للوفاء بالمواعيد المحددة. ويشكل مدى التزامات مدير التشييد، الذي يحمي الأمم المتحدة من أي تجاوز للتكاليف (باستثناء حالة حدوث تغييرات في البرنامج أو وقوع أحداث غير متوقعة) حافزا لمدير التشييد ليظل يقظا فيما يتعلق بمراقبة التنفيذ الجيد للمشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الموارد البشرية التي خصصها مدير التشييد لإدارة الأشغال، في وقت إجراء المراجعة، كافية لمشروع بهذا الحجم.

٨٨ - وتدفع الأمم المتحدة تكاليف هذه الموارد البشرية، لأن أجورهم تشكل أحد عناصر كل عقد من عقود أقصى سعر مضمون. فعلى سبيل المثال، تمثل تكلفة الإشراف على الأعمال في العقد الذي يغطي المرحلة الأولى للطابق السفلي (الطابق السفلي، حزمة ١) ما نسبته ١٨ في المائة من حجم العمل المتعاقد عليه خارجيا.

٨٩ - ويجب اعتبار هذا الأجر الجيد لمدير التشييد عاملا إيجابيا لنجاح المشروع، ولا سيما في المناخ الاقتصادي الذي ترتفع فيه مخاطر تعرض شركات التعاقد من الباطن للإفلاس، وحيث يمكن للتسعير المنخفض لعقودها أن ينال من جودة العمل. غير أن من الأهمية بمكان أن يضمن المكتب أن تُنفذ على نحو فعال مهام الرقابة المكلف بها مدير التشييد والتي تدفع

المنظمة على وجه التحديد تكاليفها. وأفضل السبل لتحقيق هذا هو أن تمتنع الإدارة عن تعديل البرنامج، أو اتخاذ أي قرارات قد تؤدي إلى أن يعتبر مدير التشييد أنه قد أُعفي من التزاماته. وعلى كل حال، يجب إخضاع جودة إدارة العمل للإشراف في جميع أبعادها: مراقبة الجودة؛ وزيارات المصنع؛ وتنظيم موقع العمل واللوجستيات المتعلقة به؛ والتنسيق، في المجال والوقت على حد سواء، لمختلف العقود والإمدادات؛ والاستبدال السريع للمتعاقدين من الباطن المخالفين للشروط.

٩٠ - ووافقت الإدارة على توصية المجلس بالإشراف الصارم على امتثال مدير التشييد لالتزاماته.

### (ج) عملية الانتقال المؤقت

٩١ - لقد سبقت مناقشة حالات التأخير في عمليات الانتقال المؤقت الأولى المخططة للموظفين عند فحص أسباب التأخير في بدء الأعمال في مبنى الأمانة العامة. ولقد تأخر الانتقال المؤقت لموظفين يبلغ عددهم ١٦٠ موظفا إلى المبنى رقم ٣٨٠ الكائن في جادة ماديسون، الذي تقرر أن يكتمل بصفة مبدئية في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩، لمدة شهر مقابل زيادة ملحوظة في أعمال التصميم. ويعزى ذلك إلى طفح المياه في حيز الإيواء المؤقت، وهو حدث لم يتوقعه المكتب أو مدير التشييد على حد سواء. وليس من المؤكد بأي حال أن يتم الانتقال إلى الطوابق الأخرى لهذا المبنى في ظل ظروف أكثر مواتاة: تأخرت لمدة تقارب الشهر عملية الموافقة على عقد السعر الأقصى المضمون الذي يغطي أعمال التصميم والتي كان من المقرر أن تتم في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد نتج هذا عن شرط إعادة تصميم المبنى عقب تغيير الاستراتيجية بينما يتم تجميع العديد من الوحدات التابعة لنفس الإدارة والتي كانت قبل الانتقال موزعة بين العديد من المواقع في موقع واحد قبل الانتقال. وفي مكان آخر من أماكن الإيواء المؤقت الكائن في 305 East 46<sup>th</sup> Street، نتج التأخير في الانتقال المؤقت عن إعادة التقييم، وهذه المرة من جانب من سيشغلونه مستقبلا.

٩٢ - ويوصي المجلس أن تعجل الإدارة بعمليات الانتقال المؤقت لجميع الموظفين بغية تجنب المزيد من التأخير في بدء الأعمال في مبنى الأمانة العامة.

٩٣ - وعلّق مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر بأن الجدول الزمني للانتقال المؤقت في طريقه للتطبيق مما يسمح بالعمل في مبنى الأمانة العامة، والأكثر أهمية، أن يظل إنجاز المخطط العام لتحديد مباني المقر يسير وفقا للجدول الزمني؛ ومن المتوقع إجراء تعديلات على مراحل

بعينها من الجدول الزمني لمشروع معقد مثل عقد أقصى سعر مضمون. وعلى الرغم من هذا الرد يتمسك المجلس بتوصيته.

#### (د) الخصائص الوظيفية للمباني الجديدة

٩٤ - فحص المجلس جانبين متصلين بالخصائص التقنية والمعمارية المميزة للمباني هما: تكيف المشروع مع متطلبات التنمية المستدامة؛ والتقييد بما اعترمه المصممون الأصليون.

٩٥ - وفيما يتعلق بالجانب الأولي، ولا سيما فيما يتعلق باستهلاك الطاقة وانبعثات غازات الدفيئة، لا يبدو أن الهدف الذي أعلنه المكتب منذ البداية في تخفيضها بنسبة ٤٠ في المائة يشكل هدفا طموحا جدا فيما يتعلق بالفرص التي أتاحتها التقدم المحرز في المواد والمعدات منذ عام ١٩٤٩. ووفقا للتقديرات الأحدث التي قام بها المكتب بناء على طلب المجلس، فإن الوفورات الحقيقية ستكون أكبر من ذلك، مع تخفيض الاستهلاك العام إلى ما يقارب النصف، وتخفيض الاستهلاك المتصل بالتدفئة وتكييف الهواء إلى ما يقارب الثلاثة أرباع. ومن الممكن أن يؤدي هذا التخفيض العام لاستهلاك الطاقة أيضا إلى تحقيق وفورات في تكاليف التشغيل التي تقدر حاليا بنحو ٦ ملايين دولار في السنة.

٩٦ - وإذا تأكدت هذه الأرقام، فسيكون من العسير أكثر وأكثر السعي لإجراء المزيد من التحسينات، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام على نطاق واسع للطاقة المتجددة، والطاقة الشمسية والريحية. ويود المجلس أن يؤكد أنه سيكون من الصعب تنفيذ هذه المبادرات في إطار الميزانية المعتمدة للمشروع وفي الوقت نفسه الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ الأعمال.

٩٧ - وفيما يتعلق بالتقييد بالهيكل الأصلي للمبنى، فقد توصل المجلس إلى أن مبادئ توجيهية ممتازة قد أرسيت عند بداية الدراسات. غير أن محاولات تبسيط التصميم أو إيجاد وفورات في الميزانية قد تشكل خطرا يتمثل في التأثير السلبي على الالتزام بهذه المبادئ التوجيهية. ويمكن للأمم المتحدة أن ترى تكليف المجلس الاستشاري بمتابعة هذه المسألة أيضا (انظر أدناه).

#### (هـ) المجلس الاستشاري

٩٨ - حددت الجمعية العامة، في أحدث قرار لها بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر، ما قرره بشأن إنشاء مجلس استشاري معني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وحددت تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ آخر موعد لذلك (القرار ٦٣/٢٧٠، الجزء الأول، الفقرتان ٤٠ و ٤١).

٩٩ - وقدمت فكرة إنشاء مجلس استشاري لأول مرة في عام ٢٠٠٠ (انظر A/55/117). ويعود أصل دعوة الجمعية العامة إلى عام ٢٠٠٢ عندما وافقت في الفقرة ١٩ من الجزء الثاني من قرارها ٢٩٢/٥٧ على اعتزام الأمين العام، إنشاء مجلس استشاري لإسداء المشورة إليه بشأن المسائل المالية وتقديم النصح بخصوص المسائل العامة المتعلقة بالمشروع (انظر A/57/285، الفقرة ٦٦). وأوضحت الجمعية العامة أن هذا المجلس الاستشاري يجب أن يكون مستقلاً ونزيهاً وطلبت إلى الأمين العام عند إنشائه أن يعكس تشكيله التمثيل الجغرافي الواسع النطاق (القرار ٢٩٢/٥٧، الفقرة ١٩). وطلبت في وقت لاحق إلى الأمين العام كفالة أن يقدم المجلس المستوى اللازم من الإشراف التقني (القرار ٨٧/٦٢، الفقرة ٢٦).

١٠٠ - ولما كان المجلس قد كُلف بمهمة مراجعة الحسابات عقب اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢٧٠/٦٣ مباشرة، فقد لاحظ المجلس أن المجلس الاستشاري لم يتم إنشاؤه بعد. ويشدد المجلس على أنه رغم الحالة المتقدمة للأعمال وحالات التأخير التي شابت تشكيل المجلس الاستشاري، فإنه لا يزال من المفيد إنشاؤه. ومن المسلم به أن القرارات التنفيذية يتخذها حالياً المدير التنفيذي لمشروع للمخطط العام، بيد أنه لا يزال يبدو أنه من المفيد وجود جهاز يقوم بمساعدة الأمين العام. وسيتولى هذا الكيان، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة، مسؤولية الإشراف التقني على المشروع. ويرى المجلس أنه ينبغي الحرص على كفالة أن تحافظ عملية التجديد على مقر الأمم المتحدة وتكيفه مع المستجدات بصورة فعالة.

١٠١ - وبالإضافة إلى بعض القرارات الرئيسية التي ما زال يتعين اتخاذها فيما يتعلق بسير العمل، تظل بعض الأسئلة مطروحة بشأن تصميم قاعات الاجتماعات (التي يُتوقع الحصول على تبرعات بخصوصها) والمساحات التي أُخليت بعد الانتقال إلى المبنى المؤقت، ومواقع العمل، ومشاريع البناء المستقبلية.

١٠٢ - ويكرر المجلس توصيته بأن يقوم الأمين العام بإنشاء مجلس استشاري معني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

#### (و) المخاطر ذات الصلة بالموظفين

١٠٣ - من المخاطر الرئيسية المرتبطة بالعملية رد الفعل الذي قد يصدر عن الموظفين، سواء في أعقاب حدوث مشاكل حقيقية تتعلق بظروف المعيشة والعمل، أو ردود الفعل لأسباب نفسية أو بسبب المخاوف، سواء كان لها ما يبررها أم لا، فيما يتعلق بوقوع ضرر محتمل من موقع العمل. وقد يؤدي هذا الخطر إلى تثبيط عزيمة الموظفين العاملين حالياً لدى المنظمة أو حتى مغادرة البعض منهم.

١٠٤ - ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مدرك لهذه المخاطر، ويقوم بمعالجتها من خلال الاتصال المباشر (الاجتماعات العامة للموظفين) والاتصال غير المباشر (نشر المعلومات في الموقع الشبكي للمكتب، ونشر إعلانات على الشبكة الداخلية). ومع ذلك، لاحظ المجلس استمرار المخاوف لدى الموظفين.

١٠٥ - ويوصى المجلس بأن تواصل الإدارة جهود الاتصال بالموظفين بشأن مختلف جوانب المخطط العام لتجديد مباني المقر التي سيكون لها تأثير على ظروف عملهم.

## ٦ - إدارة المشتريات والعقود

### (أ) تكييف الإجراءات مع خصائص المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٠٦ - تعود صلاحية شراء السلع والخدمات في مقر الأمم المتحدة إلى شعبة المشتريات حصراً، التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية بإدارة الشؤون الإدارية. وبالنظر إلى ضرورة الفصل بين مهام طالبي الشراء وموظفي المشتريات، فإنه ليس مسموحاً لأي إدارة داخل الأمانة العامة من حيث المبدأ بشراء السلع أو الخدمات بصورة مباشرة، أو أن تأذن بإبرام عقد أو إصدار أمر شراء أو تعديله أو تعيد النظر فيه.

١٠٧ - ورأت الإدارة مع ذلك أن إنجاز مشروع بدرجة تعقيد عملية تجديد مقر الأمم المتحدة يتطلب التوفيق بين الأنظمة والقواعد المالية للمنظمة، وبين الالتزام باتخاذ قرارات سريعة بشأن المشتريات، مما يمكن من تخطيط المشتريات على النحو المطلوب.

١٠٨ - وكنتيجة لذلك، سعى المدير التنفيذي لمشروع المخطط العام إلى وضع قواعد خاصة تنظم عملية تعديل العقود ذات الصلة بالمخطط العام. ولذلك صدرت مذكرتان لتكييف قواعد الشراء مع المخطط العام لتجديد مباني المقر: الأولى مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ والثانية مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

١٠٩ - ووفقاً للمذكرة الأولى المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تلقى مدير شعبة المشتريات تفويضاً موسعاً من المراقب المالي للأمم المتحدة للتوقيع على تعديلات العقود المتعلقة بتنفيذ المخطط العام والتي تبلغ نفقاتها ٢,٥ مليون دولار، بالمقارنة بالتفويض العادي المحدد بـ ٥٠٠.٠٠٠ دولار. وصدر ذلك التفويض بشرط أن تخضع هذه التعديلات للاستعراض بأثر رجعي من لدن لجنة العقود بالمقر.

١١٠ - وقام رئيس لجنة العقود بالمقر مسبقا باستعراض هذا الإجراء المنقح، وأعرب في مذكرة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ رفعها إلى رئيس شعبة المشتريات عن اعتقاده بأن الإجراء "غير مستحسن"، إلى جانب مخاوف أخرى، معللا ذلك بكون تقديم التقارير إلى لجنة العقود بالمقر بأثر رجعي لا يبدو متوافقا مع أحكام القاعدة المالية ١٠٥-١٣ (ب) و (ج). وأشار المراقب المالي بمذكرة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ إلى أنه علم بالشواغل التي أثارها الرئيس، إلا أنه قرر أنه في ضوء الاحتياجات الخاصة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، يتعين تعديل إجراءات الموافقة لفترة تجريبية تمتد ستة أشهر. ثم قدم المراقب المالي الإجراء المنقح إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية الذي وافق عليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١١١ - وبعد بضعة أشهر من بدء نفاذ الإجراء المنقح التجريبي، جدد رئيس لجنة العقود بالمقر، في مذكرة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الإعراب عن قلقه من أن عمليات الاستعراض بأثر رجعي مخالفة لأحكام القاعدة ١٠٥-١٣ (ج)، التي تنص على أنه لا يجوز، في الحالات التي تلزم فيها أخذ مشورة لجنة استعراض، اتخاذ أي قرار نهائي يؤدي إلى منح عقد شراء أو تعديله قبل الحصول على تلك المشورة.

١١٢ - وعلى الرغم من الموقف الذي اتخذته رئيس لجنة العقود بالمقر، والذي أشار إليه المراقب المالي، تم تنفيذ ٢٦ تعديلا للعقود، بتكلفة مالية يبلغ مجموعها ١٩,٥ مليون دولار، دون استعراض ولا توصية من اللجنة. كما تنص على ذلك القاعدة ١٠٥-١٣ (ب). ولذلك فإن هناك ثغرة في هذه المعاملات من حيث الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١١٣ - ويوصي المجلس الإدارة باتخاذ التدابير المناسبة لتسوية الصفقات التي أنجزت في إطار السلطة المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات وفقا لمذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة والتي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

١١٤ - ونتيجة للقلق الذي أعرب عنه رئيس لجنة العقود بالمقر، أصدر المراقب المالي مذكرة ثانية مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ فُوضت بموجبها لمدير شعبة المشتريات السلطة للتوقيع على تعديلات تسمح بمشتريات في حدود ٥ ملايين دولار من دون مراجعة ولا إصدار توصية من لجنة العقود بالمقر سواء قبل التوقيع على التعديل أو بعده. ويسري هذا القرار حتى وقت الانتهاء من إنجاز المخطط العام. وتنص على أن التعديلات التي يغطيها هذا التفويض الموسع للسلطة سيتم استعراضها بصورة دورية بواسطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١١٥ - إلا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قال في تقريره عن المراجعة الشاملة للمخطط العام لتحديد مباني المقر (A/63/266) إنه "لن يتفحص كل تعديل تعاقدي أو أمر تغيير بوصفه إجراءً روتينياً لمراجعة الحسابات" على النحو المتوخى في المذكرة التي فوضت بموجبها السلطة إلى مدير شعبة المشتريات، وتمت الموافقة عليها في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وأبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية المجلس كذلك بأنه لا يمكنه أن يقوم بعمليات الاستعراض بأثر رجعي لأنه لا يملك الموارد اللازمة للقيام بذلك بصورة منتظمة. ولذلك فإن الشرط المذكور في المذكرة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ لم يتم الامتثال له.

١١٦ - وبصرف النظر عن أحكام المادة ١٠٥-١٣ (ب) التي تسند إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية مسؤولية "تحديد تشكيل واختصاصات لجان الاستعراض التي تشمل أنواع ما يخضع للاستعراض من أعمال الشراء المقترحة والقيمة النقدية لها"، فإن المجلس يساوره القلق من أن تؤدي هذه الممارسات التي أرستها هاتان المذكرتان إلى إضعاف الرقابة الداخلية على أنشطة الشراء المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر وتحرم المنظمة من مزايا عمليات الاستعراض التي تقوم بها لجنة العقود بالمقر.

١١٧ - وأشار المجلس إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد نظر في خيار واحد بالنسبة لإدارة الشؤون الإدارية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والمتمثل في اتخاذ إجراء بديل للقيام بالاستعراضات بأثر رجعي للتعديلات التعاقدية ولتغيير الأوامر لما تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار (A/63/266، الفقرة ٢٦ (ب) و ٢٨). ولا يشاطر المجلس تماماً الرأي القائل بوجود مزايا لإنشاء لجنة استعراض أخرى للقيام بالاستعراض بأثر رجعي، ويؤكد على أن عدم إشراك لجنة العقود بالمقر سيؤدي إلى استمرار وجود ثغرة في الرقابة الداخلية. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك أي إجراء بديل عند تنفيذ مراجعة الحسابات، بخلاف ما أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

١١٨ - وكنتيجة لهذه المذكرة الثانية، تم إدخال ٧٤ تعديلاً تعاقدياً، بقيمة إجمالية قدرها ٤٢,٧ مليون دولار، دون قيام لجنة العقود بالمقر بأي استعراض ولا إصدارها لأي توصية، ودون قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالاستعراض الدوري أو أي شكل آخر من أشكال الاستعراض بأثر رجعي.

١١٩ - وفي حين احتجت الإدارة بأن الغرض من إصدار المذكرتين هو تفادي التأخير الإداري، لاحظ المجلس أن لجنة العقود بالمقر تتمركز في المقر وتجتمع مرة في الأسبوع على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، قال رئيس اللجنة، في مذكرة داخلية مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠٧، إنه إدراكا للطابع الحساس من حيث الوقت لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن تجربة اللجنة مع المسائل المتعلقة بالمخطط العام تثبت أن تلك المسائل تُعالج بصورة بالغة الكفاءة سواء من حيث دراستها أو الموافقة عليها، ونظرا لأهميتها تُضاف إلى جداول أعمال الجلسات حتى عندما ترد بعد المواعيد المحددة. ولذلك فإن المجلس لا يرى المزايا التي تتحقق من تجاوز لجنة العقود بالمقر للسبب المذكور آنفا.

١٢٠ - ويوصي المجلس بأن تنظر الإدارة في سبل ووسائل تحقيق زيادة كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية المنظمة لتعديل العقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

١٢١ - ويوصي المجلس أيضا بأن تبذل الإدارة ما في وسعها لإشراك لجنة العقود بالمقر في عملية البت في العروض قبل توقيع أو تعديل العقود التي تدخل في نطاق اختصاص تلك اللجنة، ما دام العمل ياجراء محدد للاستعراض بأثر رجعي لم يترسخ بعد.

١٢٢ - وعلّقت شعبة المشتريات بأن المشاريع المراد تقديمها إلى لجنة العقود بالمقر بشأن تلك التعديلات بالغة التفصيل والطول وتتطلب قدرا كبيرا من الموارد في مرحلتي الإعداد والتقديم، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة لعقود تصميم المخطط العام لتجديد مباني المقر.

#### (ب) التحليل العام للعقود والتعديلات المبرمة في عام ٢٠٠٨

١٢٣ - قام المجلس بتحليل للتعديلات المتعلقة بعقود التصميم في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر والناشئة عن تطبيق أحكام المذكرتين المشار إليهما أعلاه والتعديلات السابقة.

١٢٤ - وقد وصلت التعديلات من حيث عددها ومبالغها مستويات غير معتادة من الارتفاع في عام ٢٠٠٨. وعلى نحو ما هو مبين في الجدول ٧، فقد تم التوقيع في عام ٢٠٠٨ على ما مجموعه ٨٩ تعديلا بقيمة إجمالية قدرها ٥١,٣ مليون دولار على عقود التصميم المبرمة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر والتي كانت تبلغ قيمتها الأصلية ١٠,٧ ملايين دولار. وخلال الفترة منذ تاريخ منح تلك العقود وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تم التوقيع على ١٩٥ تعديلا بقيمة إجمالية قدرها ١٠٠,٥ مليون دولار، مما يجعل القيمة الكلية لجميع العقود ١١١,٢ مليون دولار، أي ما يمثل زيادة بمقدار عشرة أضعاف تقريبا.

## تعديلات عقود التصميم للمخطط العام لتجديد مباني المقر

عقود التصميم	المبلغ الأصلي للعقد عند توقيعه		إجمالي التعديلات الموقعة إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨		التعديلات الموقعة في عام ٢٠٠٨ فقط	
	القيمة التقديرية الإجمالية لجميع الخدمات المتضمنة بها (أصلاً <sup>(١)</sup> )	القيمة الإجمالية للإجماليات	المبلغ الإجمالي (بـآلاف) (كنسبة مئوية من قيمة الخدمات المتضمنة بها أصلاً <sup>(٢)</sup> )	المبلغ الإجمالي (بـآلاف) (كنسبة مئوية من قيمة الخدمات المتضمنة بها أصلاً)	العدد	العدد
العقد ألف	٨٥٨	٥٢٣	١ ٢٥٤	٢٣٩,٦	٢	٨٤,٢
العقد باء	١٠ ٠٥٤	٣ ٣٣٢	٣٥ ٥١٩	١ ٠٦٦,٠	٢١	٦٥٥,٣
العقد جيم	١١ ٣١٠	٢ ٨٢٨	١٤ ٤١٥	٥٠٩,٨	٨	١٩٦,٦
العقد دال	٦ ٦٥٨	١ ٧٤١	٣٧ ٣٨٩	٢ ١٤٨,١	٣١	٩٤٧,٨
العقد هاء	٢ ٠٧٨	٥١٩	٣ ٢٠٩	٦١٧,٧	١٠	٣٦٤,٨
العقد واء	٤ ٢١٢	١ ٠٥٣	٤ ٧٥٤	٤٥١,٤	٩	١٨٨,٩
العقد زاي	٢ ٣٩٣	٧٤٨	٣ ٩٢٨	٥٢٥,٠	٨	٤٠٦,٧
<b>المجموع</b>	<b>٣٧ ٥٦٣</b>	<b>١٠ ٧٤٤</b>	<b>١٠٠ ٤٦٨</b>	<b>٩٣٥,١</b>	<b>٨٩</b>	<b>٤٧٧,١</b>

المصدر: مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر

(أ) تمثل الأرقام في هذا العمود قيمة كافة الخدمات المقررة في العقد الأصلي.

(ب) لا تمثل الأرقام في هذا العمود سوى ذلك الجزء من جميع الخدمات المقررة الذي تم الالتزام الفعلي به وفقاً لشروط العقد الأصلي.

١٢٥ - وأشارت الإدارة إلى أن ارتفاع عدد وقيمة تعديلات عقود التصميم يُعزى إلى حدوث عدة تغييرات في المشروع، أهمها ما يلي: عدم توافر مكان الإيواء المؤقت الأصلي (UNDC-5) واعتماد الاستراتيجية المعجلة الرابعة. وأشارت إلى أن معظم عقود التصميم قد منحت في عام ٢٠٠٤، عندما كانت استراتيجية التنفيذ متباينة عن الاستراتيجية التي وافقت عليها في النهاية الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، فإن الترتيبات التعاقدية للعقود الأصلية كانت تقتصر على مرحلة وضع التصاميم فقط. أما جميع المراحل اللاحقة المنصوص عليها في العقد (ولا سيما مرحلة وثائق التشييد ومرحلة دعم عطاءات التشييد ومرحلة إدارة التشييد) فتتطلب اتخاذ قرارات جديدة وبالتالي إجراء تعديلات.

١٢٦ - وعلى نحو ما هو مبين في الجدول ٧، فإن التعديلات الموقعة منذ منح العقود الأصلية، قد زادت مبالغ كل عقد بين ٤٥١ في المائة و ٢١٤٨ في المائة. وقد كشف تحليل المجلس للبيانات المعروضة في الجدول ٧، إضافة إلى استعراض بعض تعديلات العقود، ما يلي:

(أ) القيمة الكلية لتعديلات العقود تجاوزت في كافة الأحوال، وبصورة كبيرة، القيمة الأصلية للعقود؛

(ب) القيمة الكلية لتعديلات العقود تجاوزت العتبة المنصوص عليها في دليل المشتريات؛

(ج) عدم خضوع عدد كبير من التعديلات للاستعراض وتقديم التوصيات من جانب لجنة العقود بالمقر، بسبب التفويض الموسع للسلطة.

١٢٧ - ويوصي المجلس بأن تنقيد الإدارة بشكل صارم بمتطلبات دليل المشتريات المتعلقة بتعديلات العقود بالنسبة للأعمال والخدمات الجديدة.

١٢٨ - وعلقت شعبة المشتريات بأن الإدارة قد استفادت كثيرا من توضيح نطاق إضافي في إطار العقود الحالية بسبب الحاجة إلى التنسيق المتأني لأعمال التصميم ودمجها في إطار مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر المعقد والواسع النطاق. وأشارت الشعبة كذلك إلى أنها مدركة لخطر التداخل في برنامج المخطط العام لتحديد مباني المقر في حالة ما إذا استدعت الضرورة الاستعانة بمصادر جديدة لأي نطاق إضافي يمكن تفسيره على أنه نطاق جديد. وأشارت الشعبة أيضا إلى أن منح أي نطاق، وهو ما قد يفسر على أنه نطاق جديد، للبايعين المتعاقدين معهم حاليا في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر، من شأنه أن يزيد من تعقيد فريق التصميم، وتترتب عليه زيادة في المخاطر فيما يتعلق بالإدارة الفعلية للمشاريع والبرامج وكذا مخاطر تتعلق بتكامل التصميم، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في تعقد هيكل التعويضات والالتزامات المهنية.

١٢٩ - ويود المجلس أن يؤكد أنه رغم التغييرات التي طرأت على نطاق المشروع، فإن الإدارة استمرت في الاحتفاظ بخدمات الموردين الأصليين الذين تم اختيارهم في عام ٢٠٠٤. وتغير نطاق الأعمال، في بعض الحالات، بصورة كبيرة تختلف عما كان مقررا أصلا، وهو ما يعكس ارتفاع قيمة التعديلات الموقعة. وسيقوم المجلس، أثناء مراجعته المقبلة للحسابات، باستعراض مدى ملاءمة هذه الممارسة.

## ٧ - التكاليف ذات الصلة

١٣٠ - تشكل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام نفقات لم تدرج في التكاليف التقديرية الأصلية التي وضعتها الإدارة للمخطط العام لتجديد مباني المقر<sup>(١١)</sup>. وقد قدرت (انظر A/63/582). بمبلغ (صافيه) ١٧٦,٧ مليون دولار، يشمل مبلغ ٣٥,٨ مليون دولار لعام ٢٠٠٨. وتتعلق هذه النفقات بإدارة الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها الجمعية العامة (٢,٨ مليون دولار) وإدارة شؤون الإعلام (٣٣,٩ مليون دولار) ومكتب خدمات الدعم المركزية (٧٩,١ مليون دولار) وإدارة شؤون السلامة والأمن (٤٢,٨ مليون دولار). وقد تعيّن الالتزام ببعض النفقات في عام ٢٠٠٨ لتحاشي تأخير المشروع. وهذا ما جعل الأمين العام يمنح سلطة التزام محدودة بمبلغ ٩,٥ ملايين دولار في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ثم بمبلغ إضافي قدره ٩,٨ ملايين دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٣١ - وفي شباط فبراير ٢٠٠٩ أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بالأتم الموافقة إلا على النفقات المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ لا يتجاوز ٣٠,٣ مليون دولار (انظر A/63/763). وفي الفقرة ٩ من الجزء الثاني من القرار ٢٧٠/٦٣، اتبعت الجمعية العامة هذه التوصية وطلبت إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لاستيعاب هذه التكاليف ذات الصلة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في حدود موارد الميزانية الإجمالية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وفي ضوء الاستعراض الشامل الذي قامت به اللجنة الاستشارية للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام، وكذا القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الشأن، قرر المجلس أن يركز استعراضه الخاص على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣.

١٣٢ - وكشف المجلس أن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لم تدرج في التكاليف التقديرية للمشروع. وقد نتج ذلك عن كون مراجعة الحسابات التي قام بها المجلس قد نفذت مباشرة بعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣ ولم يكن لدى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ما يكفي من الوقت لتعديل التكاليف التقديرية للمشروع حسب ما يقتضيه قرار الجمعية العامة.

١٣٣ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣، بالإفصاح عن التكاليف التقديرية للمخطط العام لتجديد مباني المقر وبالتكاليف المرتبطة به التي أجازتها الجمعية العامة.

(١١) قد أبلغت الإدارة الجمعية العامة عن هذه التكاليف ذات الصلة في A/62/799 و A/63/582. وتشمل في جملة أمور: صيانة نظم إدارة الاجتماعات وإدارة الوثائق، واستحداث مرفق بث مصمم حديثاً، واعتمادات للتغطية الأمنية لأماكن الإيواء المؤقتة ونشاط التشييد.

## ٨ - استنتاجات المراجعة الداخلية للحسابات

١٣٤ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ٨٧/٦٢ إلى الأمين العام أن يعهد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء استعراض شامل يركز على جملة أمور منها هيكل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، والامتثال للنظامين الأساسي والإداري للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشتريات والتعاقد، والتقييد بشروط العقود، والضوابط والعمليات الداخلية الموضوعية لإدارة المشروع إدارة سليمة، والمجالات الأخرى شديدة الخطورة.

١٣٥ - وقد بدأت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمؤلفة من فريق من اثنين من مراجعي الحسابات المتفرغين المكلفين على وجه التحديد بمراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر، في إجراء تقييم للمخاطر في أيار/مايو ٢٠٠٨. ثم أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعدئذ نتائج المراجعة الشاملة التي أجراها إلى الجمعية العامة (انظر A/63/266). وفيما يلي عرض للمخاطر الرئيسية التي تم تحديدها: إمكانية حدوث حالات تأخير ناتجة عن أوجه عدم المرونة الإدارية؛ والزيادات في التكاليف بسبب التغييرات في الاستراتيجية أو محتوى المشروع؛ وعدم كفاية الاعتمادات في الميزانية لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام.

١٣٦ - وفي تقريره أيضا، كشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية النقاب عن خطة عمله لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٨ والتي شملت، إضافة إلى المراجعة الشاملة وتقييم المخاطر، أشار إلى مراجعة المجالات السبعة التالية: إدارة الوثائق في الأماكن البديلة؛ وعمليات الميزنة والرقابة المالية للمشروع؛ وإدارة العقود (العقود التجارية)؛ وعملية هندسة القيمة؛ وتوفير المكاتب والمخازن البديلة وغير ذلك من المرافق البديلة في أماكن العمل البديلة؛ وأحكام الأمن المطبقة على الموظفين؛ والموقع والأصول أثناء تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ والنهج المتبع في تخفيض استهلاك الطاقة.

١٣٧ - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه تم حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ إنجاز خمس من مهام المراجعة السبع هذه، أو نسبة ٧,١ في المائة؛ وقد عرضت استنتاجاتها في أربعة تقارير. أما المهمتان غير المنجزتان والمتعلقتان بإدارة الوثائق وتخفيض استهلاك الطاقة، فقد أُجلتا إلى عام ٢٠٠٩ أو ما بعده.

١٣٨ - ويتعلق أول التقارير، الذي صدر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بالأحكام الأمنية. واستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن إدارة شؤون السلامة والأمن لم تتوافر بعد لها الموارد المناسبة أو التنظيم المناسب لدعم المشروع.

١٣٩ - ويتعلق التقرير الثاني، الصادر في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بعملية الميزنة والرقابة المالية للمشروع. وكشف مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الفواتير تخضع كلها للرقابة، لكنه أوصى بتحسين الشروح المتعلقة بوضع التكاليف المسقطه في التقرير السنوي المرحلي بشأن المخطط العام لتحديد مباني المقر المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة.

١٤٠ - وتناول التقرير الثالث، الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، هندسة القيمة. واستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر يقوم فعليا بأعمال هندسة القيمة، لكن ذلك قد لا يكون كافيا لاستيعاب المخطط الرئيسي في حدود الميزانية المعتمدة.

١٤١ - وجمع التقرير الرابع، الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، نتائج مراجعة إدارة الوثائق في الأماكن البديلة وتوفير المكاتب والمخازن البديلة وغير ذلك من المرافق البديلة. واستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ريثما ينتهي نقل الموظفين، ينبغي اتخاذ تدابير لحفظ السجلات وتخزينها، ومساعدة الإدارات على ترقيم السجلات الضرورية، ومعالجة جميع جوانب إدارة المشروع في الوقت المناسب.

١٤٢ - وأحاط المجلس علما بما انتهى إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من نتائج واستنتاجات، وشدد على ضرورة إسراع الإدارة بالقيام بفحصها.

## دال - كلمات شكر

١٤٣ - يود المجلس أن يتوجه بالشكر إلى موظفي مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وشعبة المشتريات، ومكتب خدمات الدعم المركزية، لما قدموه من تعاون ومساعدة.

(توقيع) تيرينس نومبيني

المراجع العام للحسابات في جمهورية جنوب أفريقيا

رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة،

(توقيع) فيليب سيغان،

الرئيس الأول لديوان المحاسبات في فرنسا

كبير مراجعي الحسابات

(توقيع) ليو جياي

مراجع الحسابات العام في جمهورية الصين الشعبية

١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩

## المرفق

## حالة تنفيذ التوصيات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧<sup>(أ)</sup>

الرقم	موجز التوصية	الفقرة المرجعية	فيها لأول مرة	الفترة المالية التي صدرت	المنحيزة بالكامل	المنفذة جزئياً	غير المنفذة	تجاوزتها الأحداث	الفقرة المرجعية في هذا التقرير
١ -	تقديم معلومات مستكملة عن الجدول الزمني للمشروع في التقرير السنوي المرحلي السادس	٢٥	٢٠٠٧	×					١٩
٢ -	تحديد تقديرات التكاليف وقيمة الأتعاب المتصلة ببرنامج هندسة القيمة	٢٨	٢٠٠٧	×					١٩
٣ -	إدراج تقديرات جديدة لتكاليف المشروع في التقرير السنوي المرحلي السادس	٣١	٢٠٠٧	×					١٩
٤ -	تقديم عرض مفصل عن الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع	٣٨	٢٠٠٧		×				٦١-٥٦
٥ -	إدراج بنود بديلة في العقود	٤٠	٢٠٠٧	×					١٩
٦ -	وضع سجل موجز للتقييم يعكس حالة العملية	٤٩	٢٠٠٧	×					١٩
٧ -	إنشاء مجلس استشاري	٥٤	٢٠٠٤			×			١٠٢-٩٨
٨ -	الفصل بين التكاليف المرملة والتكاليف التشغيلية	٥٧	٢٠٠٦			×			٣٠، ٤٤، ٤٧
٩ -	تنفيذ آلية تربط ربطاً مباشراً بين المصروفات الفعلية والمصروفات المتوقعة	٦٥	٢٠٠٧						١٩
	المجموع		٦		١	٢	-	٩	
	النسبة المئوية من المجموع		٦٧		١١	٢٢	-	١٠٠	

(أ) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥، (A/63/5)، المجلد الخامس.

